Distribution : Restricted
Original: English

EC 2002/31/W.P.2
البند 3(أ) من جدول الأعمال

7 August 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

لجنة التقييم – الدورة الحادية والثلاثون

روما، 2 سبتمبر/أيلول 2002

تقييم برنامج الصندوق

بشأن منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية

موجز تنفيذي

Document # :274023
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفادي طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

أولا –	**مقدمة**	**1**
ثانيا –	**التقييم**	**2**
ثالثا –	**عرض عام للبرنامج**	**3**
	ألف – تاريخ البرنامج وتطوره	3
	باء – تخصيص أموال البرنامج	4
رابعا –	**نتائج التقييم**	**5**
	ألف – أولويات البحوث في البرنامج	5
	باء – الاتجاهات في النهج	5
	جيم – تصميم البحوث	6
	دال – فائدة البحوث	7
	هاء – شراكات البحوث	7
	واو – صلات المنح بمشروعات القروض في الصندوق	8
	زاي – إنجازات أهداف البحوث	9
	حاء – أثر البحوث الزراعية على مستوى الفقر	13
	طاء – أثر البحوث الزراعية على النواحي المؤسسية وتلك الخاصة بالسياسات	16
	ياء – أثر البحوث الزراعية على المعارف	17
	كاف – إدارة البرنامج	17
خامسا –	**الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية**	**18**
	ألف – الأداء العام للبرنامج	18
	باء – استنتاجات بشأن سياسة واستراتيجية وإجراءات البرنامج	19
	جيم – الاستنتاجات بشأن البحوث الممولة	20
	دال – التوصيات	22
الإطار 1	22 عاما من عمليات منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية	4
الإطار 2	الاتجاهات في نهج البحوث خلال 1979–2001	6
الإطار 3	أسباب ضعف صلات منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية بمشروعات الصندوق	9
الإطار 4	دروس بشأن استحداث نواتج التكنولوجيا	13
الإطار 5	الصعوبات في تقييم أثر البحوث الزراعية على مستوى الفقر	14
الإطار 6	أثر البحوث الزراعية على مستوى الفقر: المكافحة البيولوجية للبقة المغبرة في الكسافا (منحتا المساعدات التقنية 36 و 136 – المعهد الدولي للزراعة الاستوائية)	15
الذيل	**قائمة بالمنظمات المتلقية للمنح**	

تقييم برنامج الصندوق بشأن منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية

موجز تنفيذي

أولا – مقدمة

1 – يحدد **الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002–2006** "تحسين الوصول إلى الموارد الطبيعية والتكنولوجيات الإنتاجية" كأحد الأهداف الاستراتيجية الثلاثة الرامية إلى تمكين فقراء الريف من التغلب على ما يعانونه من فقر. ففي سياق ارتفاع الضغوط على موارد الأراضي والمياه والاختيار الذي يواجه المزارعين الفقراء باستعادة خصوبة أراضيهم أو الهجرة إلى المدن، ينص الإطار الاستراتيجي على ما يلي:

إن استخدام تكنولوجيات وبحوث مناسبة لتحسين إنتاجية المزارع عن طريق زيادة الإيرادات المحصلة من الأرض والعمالة أمر ضروري لتوجيه المزارعين إلى الاختيار السليم. ولأن الحلول غالبا ما تتوقف على الظروف المحلية، فإنه يلزم تطوير التكنولوجيات من خلال البحوث الملائمة والتحقق من سلامتها من خلال العمل المباشر مع فقراء الريف – وهو أمر مازال نادر الحدوث حتى الآن. ويلزم إيلاء التقدير الكامل للاستراتيجيات التي يتبعها صغار المزارعين في مواجهة المخاطر. وكثيرا ما تختلف استراتيجيات المزارعين من الرجال عنها لدى النساء الأمر الذي يتطلب اتباع نهج خاص لكل من الجنسين. (الإطار الاستراتيجي صفحة 15).

2 – لقد سلم الصندوق منذ إنشائه بأهمية البحوث الزراعية في التخفيف من وطأة الفقر في الريف. ولقد أشير بوضوح في سياسات ومعايير الإقراض لدى الصندوق إلى تمويل البحوث الزراعية على أساس المنح كجزء من برنامج المساعدات التقنية لدى الصندوق. وفي ذلك الوقت حدد جدول الأعمال بشكل واسع للغاية. وقد أنشئ برنامج منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية لدى الصندوق عام 1979 لتوفير الدعم عن طريق المنح لمراكز البحوث الزراعية الدولية ومن خلالها لنظم البحوث الزراعية القطرية. وقد تم إجمالا تخصيص ما مجموعه 171.5 مليون دولار أمريكي لتقديم 199 منحة من عام 1979 إلى ديسمبر/ كانون الأول عام 2001. وعادة ما تنقسم المنظمات المتلقية لهذه المنح إلى مجموعتين: مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والمراكز غير التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية[1].

3 – **هدف البرنامج ومقاصده** – يرد النهج الذي اتبعه الصندوق في تقديم الدعم للبحوث الزراعية في عدد من وثائق السياسات المقدمة للمجلس التنفيذي فيما بين عام 1979 و 1991، وفي وثيقة داخلية صدرت عام 1997. وقد ظلت أهداف البرنامج وتغطيته، في جميع الوثائق، عامة دون تحديد واضح للأولويات. وقد أدى ذلك إلى تفسيرات واسعة النطاق لدور البرنامج في داخل الصندوق وبواسطة شركائه. وقد كان الربط بين منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية ومشروعات الصندوق لتعزيز أثرها على الفقر من العناصر الرئيسية في البرنامج دائما. وكان هناك تركيز متساوق على مساهمة البحوث الممولة من المنح في القاعدة التكنولوجية لبرنامج الاستثمار في الصندوق. وينظر إلى

[1] تستخدم مجموعة "غير التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية لتيسير التصنيف بواسطة الصندوق ولا تشكل أي مجموعة معترف بها دوليا بهذه الصورة.

الهـــدف العام لبرنامج منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية على أنه مساهمة في الحد من الفقر في الريف من خلال الوسائل التالية. ويمكن اعتبار تلك الأهداف التي يسعى لتحقيقها البرنامج على الرغم من أنه لن يشار إلى ذلك بوضوح في أي وثيقة من وثائق السياسات:

- وضـــع ومواءمـــة التكنولوجيات الملائمة والمستدامة خلال فترة زمنية معقولة لدعم المزارعين وفقراء الريف الذين يفتقرون إلى الموارد؛
- الـــترويج لشـــراكة الصـــندوق مع مراكز البحوث الزراعية الدولية حتى يمكن الأثر في جداول أعمالها بشأن البحوث المناصرة للفقراء؛
- تعزيـــز قـــدرات هـــذه المؤسســـات ونظم البحوث الزراعية القطرية على إجراء عمليات البحوث والتدريب المناصرة للفقراء؛
- دعم البحوث الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بالتكنولوجيات لضمان فائدتها واستدامتها؛
- توفير المعارف والمعلومات عن التكنولوجيات والممارسات الزراعية الملائمة.

ثانيا – التقييم

4 – لم يجر أي تقييم شامل لبرنامج منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية طوال الفترة التي تزيد عن عقدين منذ بـــدء عملـــه. وقد طلب هذا التقييم في سياق صياغة سياسة للصندوق لاستخدام أموال المنح. وتتمثل الأهداف الرئيسية للتقيـــيم فـــيما يلي: (i) تقدير إنجازات البرنامج بالمقارنة بالأهداف التي حددت له؛ (ii) تحليل الاتجاهات الرئيسية في تمويـــل الـــبحوث الزراعية وصلة البرنامج الحالية باستراتيجية وأولويات الصندوق؛ (iii) تحديد وتحليل العوامل التي أثـــرت فـــي عملـــيات البرنامج وأثره المحتملة؛ (iv) تقديم توصيات بشأن توجهات البرنامج في المستقبل ووضع أسس لإعداد استراتيجية خاصة بتوزيع موارد المنح.

5 – **منهجـــية التقييم** – لقد صمم التقييم ليكون تشاركيا تشترك فيه المنظمات المستفيدة وموظفو الصندوق. وكانت عملية التقييم نظرية وميدانية في نفس الوقت. وقد تبنت العملية نهجا من أربعة فروع هي: (i) استعراض مبدئي لجميع الوثـــائق المتاحة لعينة من 42 برامج للمنح (أقفل معظمها) تشمل 67 منحة مساعدات فنية من مجموع 199 منحة ووفق عليها فيما بين 1979 و2001 (أي 34% من المجموع)؛ (ii) إجراء مناقشات مع مجموعة من موظفي الصندوق ولاسيما أولـــئك المعنيـــين بعملـــيات مـــنح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية وإدارتها؛ (iii) مسح رسمي لبعض المؤسسات المستفيدة (أجريت مسوحات على 31 مؤسسة وقد أجاب 25 منها أي بمعدل رد بنسبة 80%)؛ (iv) زيارات ميدانية لتسع مـــنظمات مخـــتارة مستفيدة من المنح في أفريقيا هي (المركز الدولي لفسيولوجيا وإيكولوجيا الحشرات، المركز الدولي لبحوث الزراعة المختلطة بالغابات، المعهد الدولي للزراعة الاستوائية، المعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية) وفي آسيا (المعهـــد الدولـــي لبحوث الأرز)، الشرق الأدنى (المركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والأراضي الجافة، المركز الدولـــي للـــبحوث الزراعية في الأراضي الجافة)، وأمريكا اللاتينية (مركز البطاطس الدولي، ومعهد التعاون في مجال الزراعة في البلدان الأمريكية وبعض نظم البحوث الزراعية القطرية المتعاونة).

ثالثا – عرض عام للبرنامج

ألف– تاريخ البرنامج وتطوره

6 – كانت بحوث البرنامج تركز، خلال سنواته الأولى على السلع وموجهة بشدة نحو المحاصيل الغذائية. وخلال تلك السنوات، قدم الصندوق الدعم لمراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية[2] بهدف مواءمة التكنولوجيا التي استحدثت بهذه الطريقة لتتوافق مع احتياجات صغار المزارعين الذين يعانون من نقص الموارد وللتأثير في جدول أعمال بحوث نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بتوجيهه نحو نظم إنتاج صغار المزارعين الذين يعانون من نقص الموارد. وقد أفسح التركيز المبكر على السلع، بعد ذلك، الطريق أمام التحول بالتدريج نحو نظم الزراعة والبحوث الاجتماعية الاقتصادية ذات الصلة وقضايا الاستدامة. وأصبح البرنامج بمرور الوقت أكثر توجها نحو المستخدمين النهائيين ومدركا لطابع البحوث المناصرة للفقراء المتوافق مع الظروف المحلية. كما وسع من تغطيته للمؤسسات.

7 – وأصبح البرنامج ذاته بمرور الوقت أكثر تنظيما. فقد أعدت مجموعة من الخطوط التوجيهية الرسمية لمنح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية أولا في عام 1997. وقد نظر إلى البرنامج باعتباره أداة "تركز على وضع وسائل مبتكرة وفعالة، من خلال البحوث التطبيقية والتكييفية، لاستئصال الفقر من الريف"[3]. وكانت هذه الخطوط التوجيهية وما يرتبط بها من عمليات فرز داخلية تشكل محاولة لتوجيه البرنامج وفقا للتركيز الاستراتيجي للصندوق وأولوياته وزيادة فائدته لحافظة القروض لدى الصندوق. وفي منتصف عام 2000، جرى تعزيز إجراءات فرز طلبات القروض والاختيار، وطبقت في إطار نظام تنافسي للمنح يستند إلى منح درجات على أساس معايير نوعية لتحديد أنسب أفكار منح البحوث والتدريب لإدخالها في قائمة ذخيرة المشروعات[4].

---

[2] بدأت الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية في عام 1971 باعتبارها جهدا مبكرا للمجتمع الدولي لوضع نظام للبحوث الزراعية العالمية يستند إلى تمويل من جهات مانحة. ويتولى رعاية هذا النظام في الوقت الحاضر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وقد تحولت هذه الجماعة التي بدأت ببضعة مراكز دولية، إلى رابطة تضم 58 عضوا من القطاعين العام والخاص تدعمه شبكة من 16 مركزا للبحوث الزراعية الدولية المتخصصة. وتتمثل مهمة هذا النظام التي تم صياغتها مؤخرا (عام 2001) في "تحقيق الأمن الغذائي المستدام والحد من الفقر في البلدان النامية من خلال البحوث العلمية والنشاطات ذات الصلة بالبحوث في مجالات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والسياسات والبيئة". وأدخل نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، في جهد منه لتعظيم فعالية جهود البحوث العالمية، في نهاية عام 2001 برامج التحدي العالمية لدعم بحوث ذات الأثر الكبير التي تعالج قضايا ذات أهمية عالمية و/ أو إقليمية طاغية وتتطلب شراكات بين طائفة عريضة من المؤسسات.

[3] الخطوط التوجيهية لمنح المساعدات التقنية لأغراض البحوث والتدريب في القطاع الزراعي، ديسمبر/ كانون الأول 1997 (وثيقة داخلية، صفحة 1).

[4] تتمثل المعايير الرئيسية فيما يلي: (أ) ينبغي أن يعالج اقتراح المنحة مشكلات وفرص ذات أولوية عالية لفقراء الريف؛ (ب) أن يعالج الاقتراح قضايا واهتمامات ذات صلة بالاستراتيجيات الإقليمية وحافظة القروض الحالية وفي المستقبل؛ لدى الصندوق؛ (جـ) ينبغي أن يكون للمؤسسة أو المؤسسات المحددة اختصاصات ومزايا نسبية في النشاطات المقترحة؛ (د) يتعين أن يكون النهج التقني ممكن التنفيذ وينطوي على إمكانيات تسليم منافع لفقراء الريف في الأجل المتوسط.

باء – تخصيص أموال البرنامج

الإطار رقم 1: 22 عاما من عمليات منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية

- **مجموع المخصصات** – تمت خلال الفترة 1979 إلى 2001 الموافقة على ما مجموعه 199 منحة من منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية بمبلغ إجمالي قدره 171.5 مليون دولار أمريكي، وهناك من هذه المنح 39 منحة جارية التنفيذ في الوقت الحاضر.
- **الأهمية في إطار برنامج منح المساعدات التقنية** – كان برنامج منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية، خلال الفترة 1979 إلى 2001، يشكل 37% من مجموع أموال المنح التي يقدمها الصندوق. وتقلصت حصة هذه المنح من الذروة البالغة 71% التي بلغتها في الفترة 1979–1983 إلى 29% في الفترة 1997–2001.
- **التمويل السنوي** – تباين التمويل السنوي من 14 مليون دولار أمريكي في 1981 إلى أقل من 2 مليون دولار أمريكي في عام 1992.
- **حجم منح المساعدات التقنية الأحادية للبحوث الزراعية** – تفاوت بين 000 150 دولار أمريكي إلى 4 ملايين دولار أمريكي بمتوسط عام قدره 1.35 مليون دولار أمريكي. ولمعظم منح المساعدات التقنية فترة تنفيذ مدتها ثلاث سنوات.
- **الملامح الإقليمية** – جميع منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية تقريبا ذات طابع إقليمي أو متعدد البلدان. وقد صنف نحو 3% منها على أنه ذات طابع عالمي. وقد منحت أعلى حصة من الأموال للنشاطات الجارية في أفريقيا والشرق الأدنى وشمال أفريقيا (41% و29%) في حين كان متوسط حصص آسيا وأمريكا اللاتينية 17% و10% على التوالي.
- **الملامح المؤسسية** – قدمت منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية إلى 35 مركزا من مراكز البحوث الزراعية الدولية: 16 مركزا من مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية و19 مركزا غير تابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. وحصلت مراكز جماعة البحوث الزراعية الدولية على 62% من مجموع المنح.
- **توزيع الأموال** – تركز الجزء الأكبر من تمويل البرنامج على عدد قليل نسبيا من المؤسسات سواء التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (38% من المراكز حصل على 71% من الأموال) أو المراكز غير التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (32% من هذه المراكز حصل على 82% من الأموال).
- **حصل مركزان من مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية هما:** المعهد الدولي للزراعة الاستوائية والمركز الدولي للبحوث الزراعية في الأراضي الجافة على أكبر عدد من المنح وأكبر مخصصات من الأموال لكل مركز (25 و21 منحة على التوالي، وحصلا معا على 35% من مجموع تمويل منح الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية). وفيما يتعلق بالمراكز غير التابعة لهذه الجماعة، سيطر المركز الدولي لفسيولوجيا وايكولوجيا الحشرات والمركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والأراضي الجافة (16 و14 منحة على التوالي، وحصلا معا على 44% من التمويل الخاص بالمراكز غير التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية).
- **التوزيع القطاعي لمنح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية** – كان هذا التوزيع يحابي بحوث المحاصيل والنظم المحصولية (48%). وقد تقلص هذا التركيز في السنوات الأخيرة مع ارتفاع مواز لأهمية البحوث في الثروة الحيوانية والموارد الطبيعية ومكافحة الآفات. وخلال الفترة 1997–2001، استوعبت المحاصيل والثروة الحيوانية وإدارة الموارد الطبيعية 30%، 19% و15% من أموال البحوث الزراعية على التوالي.

- **نمط البحوث التي حصلت على المساندة**[5] – كان هناك تحول عن التركيز السابق على البحوث التطبيقية أساسا وبعض البحوث الاستراتيجية إلى البحوث التكييفية العملية والتحقق من التكنولوجيات.
- **الإدارة** – قامت شعبة المشورة التقنية بمعظم منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية (87%). وكانت هذه الشعبة عادة هي المدير المطلق للبرنامج. ويستخدم منذ أبريل/ نيسان 1997 نهج لا مركزي تقوم في ظله الشعب الإقليمية بإدارة منح المساعدة التقنية أيضا، ويتم فيه تخصص موارد المنح فيما بين هذه الشعب على أساس تنافسي كامل. وفي ديسمبر/كانون الأول 2001 كانت الشعب الإقليمية تدير، 16 منحة من أصل 39 منحة جارية ولو أن شعبة المشورة التقنية واصلت الاضطلاع بمهمة التنسيق.
- **تحديد المراحل** – كان نحو نصف البحوث الممولة يتكون من منح أو "مراحل" مترابطة.

رابعا – نتائج التقييم

ألف – أولويات البحوث في البرنامج

8 – وجد التقييم اختلافات كبيرة في الرأي بشأن أولويات البحوث في البرنامج. وتتضح هذه الاختلافات لا بين المؤسسات الحاصلة على المنح فقط بل وداخل الصندوق أيضا. ويبدو في الوقت الحاضر أن بناء القدرات التقنية والمنهجية والمؤسسية، وبدرجة أقل، أولويات السياسات تتعايش مع بعضها البعض. إلا أنه مازال يتعين وضع إطار واضح للسياسات والاستراتيجيات لإبراز الأولويات. ويبدو أن اختيار منح المساعدات التقنية للفرز يحدث على أساس كل حالة على حدة مع استمرار التأثر بعوامل الصدفة والاختيار الشخصي. ومن الواضح أن بعض المنح مستمد من العرض وكان البعض الآخر من مبادرات الصندوق. ويحدث تفاعل في كثير من الحالات وغالبا ما تتم تسويات بين جدول أعمال البحوث التي يتبعها المعهد المقدم للطلب وذلك الخاص بالصندوق. وفي إطار الصندوق، كانت هناك اختلافات واضحة بين الشعب الإقليمية بشأن التكنولوجيا الزراعية وأولويات البحوث، وكان البعض يتسق مع معايير الاختيار القائمة الخاصة بمنح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية بصورة أفضل من البعض الآخر[6]. وعلى مستوى الحاصلين على المنح، تدعي مراكز البحوث الزراعية الدولية أن عملية وضع الأولويات الخاصة بمنح المساعدات التقنية كانت تشتمل عادة على مشاورة مع المزارعين، فضلا على مسوحات تشخيصية يقوم بها فريق متعدد التخصصات. إلا أن هذه القرائن كثيرا ما تفتقد في التقارير.

باء – الاتجاهات في النهج

9 – تتضح الاتجاهات الإيجابية في تطور نهج البحوث في البرنامج منذ 1979 وحتى الآن. وتبين المنح التي ووفق عليها تزايد الاهتمام بالفقر ونظم الإنتاج المستدامة من الناحية البيئية والرئيسية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في

---

[5] حددت أنماط البحوث على النحو التالي: *البحوث الاستراتيجية* – التي تسعى إلى وضع حلول لمشكلات بحثية نوعية، *والبحوث التطبيقية* – تطبيق المعارف العلمية لحل مشكلة عملية، *البحوث التكييفية* – وضع حزمة تكنولوجية باستخدام حلول لمشكلات عملية من البحوث التطبيقية، *التحقق من التكنولوجيا* – تجارب على مستوى المزرعة لاختبار مدى إمكانية تطبيق الحزم التكنولوجية على مواقع أو أوضاع نوعية.

[6] توافرت وقت كتابة هذا التقرير استراتيجيتان للبحوث من شعبتين إقليميتين للاستعراض هما: شعبة وسط وغربي أفريقيا وشعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

العـــالم. وقـــد ظهر هذا الاتجاه بصورة تدريجية واستخدمت الخطوط التوجيهية لعام 1997 بشأن منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية لإضفاء الطابع القانوني على هذه الاتجاهات بدلا من استحداث مجالات جديدة.

الإطار رقم 2: الاتجاهات في نهج البحوث خلال 1979-2001

- **زيـــادة التركـــيز علـــى التكنولوجـــيا الملائمـــة للمزارعين الأكثر فقرا** ومراعاة قيود الموارد التي يعانون منها وخبراتهم وأفضلياتهم لتحسين إمكانيات تطبيق هذه التكنولوجيات.
- **التحول عن التركيز السلعي، وخاصة لبحوث المحاصيل، إلى نهج النظم.**
- **الـــتحول في النشاطات اللاحقة إلى التحقق من التكنولوجيات ونشرها.** وقد استخدمت بعض منح المساعدات التقنية الجديدة بصورة فعلية في اختبار استراتيجيات النشر وإعداد مواد الإرشاد.
- **المشاركة النشطة باطراد من جانب المزارعين في عملية البحوث.** فقد أصبحت البحوث التشاركية مع المزارعين جزءا من البحوث الميدانية وأخذت النتائج في الاعتبار. غير أن المجال مازال متاحا لزيادة مشاركة المزارعين والمنظمات المجتمعية في وضع أولويات البحوث.
- **زيادة نهج متعددة التخصصات ومتعددة المؤسسات.** أصبحت منح المساعدات التقنية الجديدة تضطلع بدور أفضل في الجمع بيـــن الـــبحوث الاجتماعـــية والعناصـــر التكنولوجـــية وتوسيع نطاق الشراكة بين المؤسسات. غير أن البحوث الاقتصادية السياســـاتية مازالت ضعيفة. ونادرا ما أجريت عمليات تحليل أولية للمنافع مقابل التكاليف لخيارات البحوث البديلة، ولم تُقيم قضايا السياسات التي تؤثر في البحوث بصورة كافية.
- **زيادة الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين.** يبدو أن منح المساعدات الفنية الجديدة قد أصبحت تدرج بصورة أفضل قضايا الـــتمايز بيـــن الجنســـين في الإنتاج الزراعي ونشاطات ما بعد الحصاد وإدراج المرأة في عمليات الاختبار التشاركي على مستوى المزرعة واتخاذ القرارات الخاصة باختيار التكنولوجيات.

جيم - تصميم البحوث

10 - كانـــت الغالبـــية العظمـــى مـــن مقترحات المجلس التنفيذي المستعرضة بشأن منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية حسنة التصميم من حيث الأساس المنطقي والأهداف ووصف العناصر الرئيسية والبحوث الأساسية. وقد حاول مؤخـــرا عدد قليل من وثائق تصميم المنح تقديم عرض للإطار المنطقي. وأكثر نقاط الضعف شيوعا هي: (i) التصميم المبالغ في الطموح من حيث أعداد البلدان والأهداف؛ (ii) نقص الإشارة إلى منح المساعدات التقنية السابقة ذات الصلة؛ (iii) عـــدم توافر المعلومات عن قدرات التنفيذ ولاسيما فيما يتعلق بالشركاء الوطنيين؛ (iv) عدم كفاية أو نقص تحديد ترتيـــبات الرصـــد والتقيـــيم؛ (v) نقص الخطوط التوجيهية الواضحة بشأن تقييم الأثر. وكانت المقترحات المقدمة من المراكـــز الـــتابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية أفضل من الناحية النوعية من تلك المقدمة من المراكز غير التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. وقد تبين أن نحو ثلثي منح المساعدات التقنية المستعرضة قد أجرت تغييرات هامة كبيرة في تصميم المنح خلال التنفيذ ولم يكن لدى سوى البعض منها فقط مبررات واضحة. ويبدو أن ذلـــك قـــد حدث نتيجة لعدم الاتفاق الكامل بين جدول أعمال بحوث الصندوق وجدول الأعمال المؤسسي للجهة التي حصلت على المنحة.

دال – فائدة البحوث

11 – كانت أهداف منح المساعدات التقنية، كما وردت في مقترحات المجلس التنفيذي، ذات صلة باحتياجات فقراء الريف، وبرنامج منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية ولأولويات واستراتيجيات الصندوق الإقليمية. وكان لنحو 86% من هذه المقترحات أهداف ومقاصد محددة مع صلة واضحة بالقضاء على الفقر. غير أن الصلة بالقضاء على الفقر في *النواتج* كانت أقل من ذلك بكثير وذلك جزئيا نتيجة للتغييرات المشار إليها أعلاه في التركيز خلال التنفيذ. وتشير الوثائق المستعرضة إلى أنه لا يمكن وصف سوى نحو 60% من نواتج التكنولوجيا المستكملة بأنها ملائمة بصورة واضحة لفقراء الريف. وترجع الفجوة بين صلة الأهداف وصلة النواتج في الغالب إلى عدم كفاية الاهتمام بسبل معيشة الفقراء والقيود التي يواجهونها وعدم كفاية مشاركة المزارعين في تحديد أولويات البحوث. غير أن التقييم لاحظ وجود تحسن ملحوظ في هذا الجانب بمرور السنوات وذلك من خلال زيادة التكامل بين البحوث الاجتماعية الاقتصادية ومشاركة المزارعين. كما كانت القيود التي تعوق قدرات التنفيذ على المستوى القطري سببا من الأسباب.

هاء – شراكات البحوث

12 – مازالت نظم البحوث الزراعية القطرية[7]، ولاسيما مؤسسات البحوث الزراعية الحكومية هي شريك البحوث الرئيسي لمراكز البحوث الزراعية الدولية. وتبين نتائج المسوح المؤسسية أن الأمر كذلك بالنسبة لمراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية أكثر منها بالنسبة للمراكز غير التابعة لهذه الجماعة (100% بالنسبة للمجموعة الأولى مقابل 56% بالنسبة للمجموعة الثانية). وتتعرض هذه الشراكة في معظم البلدان، مع بعض الاستثناءات القليلة، للإجهاد في كثير من الأحيان نتيجة للقيود المالية أو تلك المتعلقة بقدرات نظم البحوث الزراعية القطرية. فهذه النظم ليس لديها الكثير من التمويل المشترك لتنفيذ نشاطات المشروعات كما أنها كثيرا ما تعاني من نقص الموارد البشرية. كما لاحظت مراكز البحوث الزراعية الدولية القصور الذي تعاني منه قدرات مراكز البحوث الزراعية الحكومية وعدم كفاية إعداد التقارير والأداء المحاسبي وسوء حالة المرافق وانعدام الخطط طويلة الأجل وضعف الخبرات من العلوم الاجتماعية. وقد أعاقت جوانب القصور هذه تنفيذ البحوث.

13 – وقد تبين أن مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية قد أقامت علاقات عامة مع المنظمات غير الحكومية ونظم الإرشاد أكثر مما فعلت المراكز غير التابعة لهذه الجماعة. ويمكن القول عموما بأن الشراكات مع المنظمات غير الحكومية في تزايد وخاصة لتيسير مشاركة المزارعين في البحوث ونشر التكنولوجيا على مستوى المزرعة. إلا أنه يبدو أن المنظمات المجتمعية أقل مشاركة في هذا المجال. وقد امتدحت المنظمات غير الحكومية باعتبارها شريكة. غير أن القرائن على شراكة المنظمات غير الحكومية النشطة في إعداد تقارير منح المساعدات التقنية أقل بكثير مما يدعى في الردود على المسوحات. وتحاول معظم البحوث العمل مع نظم الإرشاد التي تستفيد من وقت لآخر من نشاطات المنح والتدريب. كما تتعاون هذه النظم في إجراء البحوث وخاصة التجارب الميدانية التشاركية مع المزارعين. غير أنه تبين أن شركاء الإرشاد يعانون من نقص التمويل مع تزايد مشكلات نقص الموظفين والحوافز، والتنقل. وعموما أدى التركيز على البحوث متعددة التخصصات إلى البحث عن شركاء جدد يمكن أن يوفروا خبرات البحوث الاجتماعية والاقتصادية (مثل الجامعات ومعاهد بحوث العلوم الاجتماعية في المنظمات غير الحكومية).

[7] تشير نظم البحوث الزراعية القطرية إلى جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالبحوث الزراعية وما يتصل بها من بحوث على المستوى القطري.

ويتطلب ظهور القطاع الخاص باعتبارها عنصرا فاعلا قويا في مجال البحوث الزراعية توافر أشكال مبتكرة من الشراكات التي تحمي مصالح الفقراء. كما يظهر التقييم أن هناك منافع إثراء متبادل في الترويج للتعاون بين نظم البحوث الزراعية القطرية ذاتها في منح المساعدات التقنية متعددة البلدان.

14 - وكان الصندوق عاملا معاونا في الترويج للجان التوجيهية باعتبارها أداة لإدارة منح المساعدات التقنية. وتشير استعراضات كل من المسوحات والتقارير إلى أن الغالبية العظمى من منح المساعدات التقنية تستخدمها الآن وذلك في كثير من الأحيان بالاقتران مع الحلقات الدراسية العملية[8]. ويبدو أن مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية تؤمن بصورة إجماعية بقيمة اللجان التوجيهية في أغراض الاستعراض وتنسيق التخطيط والرصد وضمان الشفافية وخلق إحساس بتملك النشاط. وكان الصندوق يشترك دائما تقريبا في عضوية اللجان التوجيهية لبحوثه المدعمة جنبا إلى جنب مع شركاء التنفيذ الآخرين. وعموما نجحت آلية اللجان التوجيهية في عمليات التنسيق الميدانية وإدارة منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية.

واو - صلات المنح بمشروعات القروض في الصندوق

15 - كان ربط حافظة منح البحوث الزراعية بحافظة القروض لتعزيز المشروعات الاستثمارية لدى الصندوق، عنصرا رئيسيا دائما في برنامج منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية. وكان من المتوقع أن تستخدم مشروعات القروض لدى الصندوق التكنولوجيا التي استحدثت بواسطة منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية وذلك لزيادة أثرها على الحد من الفقر في الريف. وقد تبين للتقييم أن احتمالات حدوث هذه الصلة المباشرة أكبر في البحوث الميدانية التشاركية للمزارعين التي تحقق تكنولوجيات ملائمة للحد من الفقر، وتنطوي على منافع ملموسة للمزارعين واجتذابهم. وسوف يكون للبحوث طويلة الأجل عادة مدخلات غير مباشرة ومتخلفة من الناحية الزمنية. وقد فهم بعض المجيبين من مراكز البحوث الزراعية الدولية على المسح المؤسسي مفهوم الصلات بمعنى واسع كبير بحيث يشمل النشاطات التي تمهد الطريق أمام هذه الصلات حتى تصل إلى تحقيقها في نهاية الأمر (اختبار التكنولوجيات على مستوى المزرعة في مناطق من مناطق مشروعات الصندوق أو انضمام موظفي مراكز البحوث الزراعية الدولية إلى إحدى بعثات المشروعات الخاصة بالصندوق).

16 - وحدد 78% من مقترحات المجلس بشأن منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية مشروعات قروض معينة للصندوق بأنه سوف "يستفيد" (أو صياغة مماثلة) من منح المساعدات التقنية. وقد عثر على أنواع من توقعات الصلات الأمامية والموازية والخلفية. غير أنه نادرا للغاية ما عثر على صلات بقروض الصندوق المشار إليها في المقترحات الأصلية لمراكز البحوث الزراعية الدولية. وفي حالات قليلة، أرفقت مذكرات اتفاق باقتراح المجلس تتضمن تفاصيل هذه الصلات.

17 - غير أن القرائن على تحقيق الصلات كانت أقل من ذلك بكثير. فمن بين منح المساعدات التقنية المستعرضة التي كانت لديها صلات متوقعة، لم يكن لدى سوى 46% قرائن عن أي شكل من أشكال الصلات حتى عندما أفسح

[8] غير أن اللجان التوجيهية تستخدم الآن بواسطة المراكز غير التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بوتيرة أقل مما تفعل مراكز الجماعة (56% مقابل 93% للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية).

المجال لتعاريف مرنة بصورة كبيرة (أي أنه لا يمكن اعتبار سوى 36% من منح المساعدات التقنية المستعرضة أنها قد نجحت في إقامة صلات). وحيثما كان الأمر يتعلق بمراحل متعددة، نادرا ما كانت الصلات تتحقق خلال المرحلة الأولى. ونادرا ما عالجت تقارير البحوث، بما في ذلك تلك الخاصة بالإشراف، هذه المسألة.

الإطار رقم 3: أسباب ضعف صلات منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية بمشروعات الصندوق

- عدم وجود ترتيب مشترك لأولويات القروض والبحوث.
- انعدام التزامن بين مشروعات المنح وتلك الخاصة بالقروض، والذي ينجم في كثير من الأحيان عن التأخر في بدء البحوث الممولة من منح المساعدات التقنية.
- ضعف التداخل بين مشروعات المنح وتلك الخاصة بالقروض من حيث المناطق الايكولوجية الزراعية والمناطق الجغرافية.
- نقص تبادل المعلومات بين الصندوق ومراكز البحوث الزراعية الدولية بشأن الاحتياجات من التكنولوجيا في حافظة الصندوق الجارية أو قوائم ذخيرة المشروعات.
- نقص معارف موظفي الصندوق في الشعب الإقليمية عن نواتج منح المساعدات التقنية من التكنولوجيا وإمكانيات استخدامها في المشروعات.
- انعدام النواتج الصالحة مباشرة للاستعمال والتي نشأت عن منح المساعدات التقنية والتي يمكن توسيع نطاقها في إطار مشروعات القروض.
- توقع مراكز البحوث الزراعية الدولية تولي مشروعات القروض سداد التكاليف المتكبدة في أي تعاون معها.
- صعوبة تحديد قيود التكنولوجيا التي تواجه مشروعات القروض واحتياجاتها منها في منطقة جغرافية معينة والتي يمكن معالجتها من خلال منحة من منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية.
- عدم كفاية تقدير مبررات وإمكانيات الصلات بين المنح والقروض.
- اختلاف دورات وإجراءات تصميم كل من المنح ومشروعات القروض والموافقة عليها مما يتعذر معه الاعتراف أو الإشادة بالتفاعل بين المنح والقروض.

زاي - إنجازات أهداف البحوث

(أ) عرض عام للإنجازات والعقبات

18 - **الإنجازات** - اتساقا مع أهداف البرنامج، لا تقتصر إنجازات منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية على نواتج التكنولوجيا. ومع ذلك، فإن غالبية منح هذه المساعدات التي تم استعراضها أشارت إلى أهدافها من زاوية استحداث التكنولوجيا. وقد وجد التقييم أن أداء منح المساعدات التقنية كان أقل من ناحية إنجاز الأهداف المعلنة مما تحقق في جوانب التصميم أو الصلات. فقد تبين أن 60% من هذه المنح قد حقق *معظم أو قسم كبير* من أهدافه وحقق نحو الثلث بعضا من أهدافه ولم يحقق 10% الكثير من هذه الأهداف. وكانت منح المساعدات التقنية التي تنفذها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية أكثر تحقيقا لأداء مرض أو كبير من المراكز غير التابعة لهذه الجماعة[9]. ولم تكن هناك اتجاهات إقليمية واضحة. وعلى الرغم من أن بعض مراكز البحوث الزراعية الدولية كان أقل فعالية من البعض

[9] قد تكون الاختلافات في نوعية التقارير عاملا أيضا في هذا المجال.

الآخـــر، فإنـــه لا يمكن الحكم القاطع على أداء المؤسسات على أساس عينة لا تشمل جميع منح المساعدات التقنية التي نفذتهـــا جمـــيع مراكز البحوث الزراعية الدولية. وفي بعض الأحيان، كانت هناك اختلافات كبيرة في الأداء بين منح المساعدات الفنية المختلفة التي نفذت من جانب نفس الجهة التي حصلت على المنحة.

19 - **الـــنطاق الزمنـــي للـــبحوث وغير ذلك من القيود** – أكد برنامج منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية منذ بدايته على إنجاز النواتج خلال فترة زمنية قصيرة إلى متوسطة. غير أن ذلك لم يكن دائما هو الحال خلال التنفيذ. ففي المـــراحل الأولـــى من البرنامج، كانت المنح متعددة المراحل هي الأسلوب الشائع حيث كان الصندوق يساند العديد من بـــرامج الـــبحوث طويلـــة الأجل. وحتى خلال المراحل اللاحقة، لوحظت تأخيرات في تحقيق نواتج البحوث في المدى القصـــير (ثـــلاث ســـنوات) ممـــا يتطلب منح مساعدات تقنية للمتابعة. ويمكن تقديم عدد من التفسيرات لذلك. فالبحوث الزراعـــية، بحكـــم طبيعـــتها، عملية طويلة الأجل. وعلاوة على ذلك، فإن نظم إنتاج صغار الحائزين في البيئات غير المواتـــية مثل المناطق البعلية في آسيا وأفريقيا والشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي بحكم طبيعتها معقدة وتتسم معالجتها بالصـــعوبة. كذلـــك فإن البحوث في مجالات الثروة الحيوانية والزراعة المختلطة بالغابات وبعض الأنواع الأخرى من الـــبحوث التـــي يســـاندها البرنامج تحتاج إلى نطاق زمني أطول نتيجة لعوامل دورة الحياة. وحيثما تكون نظم البحوث الزراعـــية القطـــرية ضـــعيفة، يتطلـــب الأمر مزيدا من الوقت في البداية لبناء القدرات. كذلك فإن البحوث التشاركية للمزارعين تستغرق وقتا أطول لأنها ضرورية لتوليد النواتج الملائمة. وتؤدي هذه العوامل في كثير من الأحيان إلى أن تكـــون عملـــية البحـــث عـــن تكنولوجيات الإنتاج المستدامة من النواحي الفنية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية مهمة متوسطة إلى طويلة الأجل.

20 - وعلـــى الـــرغم من هذه الحجج المشار إليها أعلاه، تبين أن تحقيق نواتج في الأجل القصير أمر ممكن عندما تدعم مشروعات البحوث شريحة من برنامج بحوث راسخ وتعتمد على المعارف المتجمعة من البحوث السابقة. ولذا لابد من أن تختار منح المساعدات التقنية بعناية نقطة البداية للدعم المقدم من الصندوق، والتأكد من أن هذا الدعم موجه قرب انتهاء برنامج البحوث ويفضل أن يكون ذلك خلال مرحلة التحقق من التكنولوجيا. غير أن البحوث المقيدة بهذا التركيز قصـــير الأجـــل قد تكون محدودة من حيث طابعها الابتكاري والمفيد. ولذا يمكن إجراء مبادلات في الاختيار بين النهج القصـــير الأجل لإنتاج نواتج صالحة للاستعمال الفوري، والبحوث الطويلة الأجل. وقد لوحظ وجود تجاوب أفضل بين توقعات النواتج في الأجل القصير ونهج البحوث في السنوات الأخيرة وذلك نتيجة لزيادة النشاطات اللاحقة للدعم المقدم مـــن الصـــندوق. وتشـــمل القـــيود الأخرى التي تواجه منح المساعدات التقنية في تحقيق الأهداف ما يلي: (i) أهداف التكنولوجـــيا المـــبالغة فـــي الطموح في مرحلة التصميم؛ (ii) عدم كفاية القدرات (وخاصة بين نظم البحوث الزراعية القطـــرية)؛ (iii) نقـــص التمويل (فحيثما لم يتوافر التمويل المشترك، كانت التكاليف تقدر بأقل من حقيقتها أو تدرج لها مخصصـــات غـــير كافـــية)؛ (iv) العوامـــل المناخـــية التـــي تؤخر من اختبار التكنولوجيا ومن ثم استكمال النواتج؛ (v) الصعوبات في إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية أو إقامة صلات مع نظم الإرشاد.

(ب) نواتج التكنولوجيا من مختلف أنواع البحوث

21 - **الـــبحوث المحصولية القصيرة إلى المتوسطة الأجل في مجال المحاصيل القائمة** – كان جزء كبير من بحوث المحاصيل الممولة من البرنامج ذا طابع قصير أو متوسط حيث كان يعتمد على البحوث والنواتج السابقة في المحاصيل الغذائية القائمة وخاصة في محاصيل الحبوب مثل الأرز والقمح والذرة والبقول الحبوبية. وكثيرا ما تستخدم هذه البحوث

أصنافا جديدة أو محسنة لاستحداث أو تنقيح الحزم التكنولوجية الخاصة بموقع معين وما يرتبط بذلك من أساليب الإدارة. وكانت هذه البحوث تعتمد في بعض الأحيان على المعارف المحلية والتكنولوجيا أكثر من اعتمادها على البحوث العلمية أو إضـــافة لها. ولم يسفر ذلك عادة إلا عن تحسينات ضئيلة في أساليب إدارة المحاصيل والثروة الحيوانية القائمة (مثل وقـــت الزراعة وترتيبات المسافات بين المزروعات والمكافحة المتكاملة للآفات) إلا أنه كان من الممكن تطبيقها بسهولة وأن تسفر عن تحسينات كبيرة في المحاصيل المعيشية لصغار الحائزين.

22 - **الـــبحوث المحصولية طويلة الأجل بشأن المحاصيل الراسخة** – كما قام البرنامج بتمويل بحوث طويلة الأجل (متعددة المراحل، ومتعددة السنوات) في المحاصيل الراسخة كما كان الحال بالنسبة لدعم بحوث الأرز البعلي في المعهد الدولـــي لـــبحوث الأرز ورابطـــة تنمية الأرز في غرب أفريقيا والدعم المقدم من المركز الدولي للبحوث الزراعية في الأراضـــي الجافـــة لـــبحوث الفـــول. وبالنسبة لهذه الحالة الأخيرة (منحة المساعدات التقنية الأولى – إيكاردا) أسفرت المرحلـــتان الأوليـــتان مـــن البحوث عن أصناف جديدة وبعض التكنولوجيات الفرعية (مثل مكافحة الأعشاب واستخدام الأســـمدة وإدارة الآفات مع إجراء البحوث في المحطات). وأقيمت، في وقت لاحق، بعض صلات الإنتاج المتكاملة في حقـــول المزارعين. وأقامت المرحلة الثالثة صلات مع المشروعات الإنمائية للإسراع بمشروع هذه البحوث. وقد كانت الـــبحوث التي قام بها المركز الدولي للبحوث الزراعية في الأراضي الجافة، بحوث الفول، (أول منحة بحوث تقدم من الصـــندوق) مـــنحة رائـــدة للـــبحوث متعددة التخصصات والتشاركية حيث كان لها الكثير من نواتج التكنولوجيا والأثر الـــتغذوية الإيجابـــية على الفقراء. وكانت نقطة الضعف الرئيسية فيها، من منظور الصندوق، هي أن نواتج التكنولوجيا التي تحققت كانت كثيفة المدخلات بصورة مفرطة مما يتعذر معها استخدامها بواسطة أشد المزارعين فقرا.

23 - **الـــبحوث فـــي المحاصـــيل "المهملـــة"** – كان للصندوق الأولوية في حشد الاهتمام بالبحوث الخاصة ببعض المحاصيل الغذائية "المهملة" الهامة الخاصة بالفقراء وتعبئة الدعم من الجهات المانحة بنجاح ملحوظ وخاصة في أفريقيا. وكانت البحوث الخاصة بالموز الأفريقي والخيزران والراتنج والكسافا أمثلة على ذلك. فعلى سبيل المثال، كانت بحوث الكســـافا تحصـــل على الدعم منذ إنشاء برنامج منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية مما أسفر عن طائفة من نواتج التكنولوجـــيا خلال هذه الفترة. وتشمل هذه ما يلي: تحسين أصناف الكسافا، وتكنولوجيا المكافحة البيولوجية التي تحقق قـــدرا كبـــيرا من مردودية تكاليفها لآفتين رئيسيتين من الآفات التي تصيب الكسافا، ونقل أصناف الكسافا المحسنة من أفريقـــيا إلى أمريكا اللاتينية، ووضع سياسة عالمية للكسافا. وكان تأثير المشاركة طويلة الأجل في برنامج الكسافا على فقراء الريف في أفريقيا تأثيرا ملحوظا (أنظر الإطار رقم 6، صفحة 15).

24 - **بحوث الإدارة المتكاملة للآفات والمحاصيل** – قام برنامج منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية، منذ أوائل التســـعينات، بتمويل العديد من منح المساعدات التقنية لاستحداث تكنولوجيات الإدارة المتكاملة للآفات في آسيا، وأفريقيا وأمـــريكا اللاتينية. وقد حقق البعض منها مجموعة من النواتج بما في ذلك الأصناف الجديدة المأقلمة وتكنولوجيا الإدارة المتكاملة للآفات، وأساليب إدارة المحاصيل، والتعديلات المنهجية على أسلوب عمل مدارس المزارعين الحقلية. وتشير عينة منح المساعدات التقنية المستعرضة بشأن بحوث الإدارة المتكاملة للآفات إلى أن الأمر كان يحتاج إلى فترة بحوث تـــتراوح فـــي المتوســـط بين أربع وخمس سنوات لتحقيق النواتج. والواقع أن تسوية المسائل المتعلقة بالإنتاج والمسائل القانونـــية فضلا عن التدابير الجماعية على مستوى المجتمع المحلي يمكن أن تستغرق فترة أطول وتحتاج إلى مزيد من الاهتمام في البداية بمقتضى منح المساعدات التقنية الخاصة بالإدارة المتكاملة بالآفات.

25 - **بحـــوث الثروة الحيوانية** – قدم الدعم لأربعة مجالات هامة من مجالات بحوث الثروة الحيوانية المدعمة بمنح المســـاعدات التقنية: (i) تحسين نوعية وكمية الأعلاف الحيوانية؛ (ii) تحسين السلالات والتكاثر؛ (iii) مكافحة الآفات وإدارة الأمـــراض (وضـــع تدابير للمكافحة ونظم مراقبة)؛ (iv) التكامل بين المحاصيل والثروة الحيوانية. وقد تركزت معظـــم الـــبحوث ذات الصلة بالأعلاف الحيوانية على وضع استراتيجيات بديلة للتغذية منخفضة التكلفة وتحسين نوعية المخلفات المحصولية والترويج لزراعة الأعلاف الخضراء وخاصة الأعلاف البقولية بالتناوب[10]. وقد استعاد الكثير من هـــذه الـــبحوث التكنولوجيات القديمة التي كانت "قد تراكم عليها الغبار على الرف" وقامت بتكييفها لتتلاءم مع احتياجات صغار الحائزين. وقد حققت بحوث الثروة الحيوانية التي تساندها منح المساعدات التقنية بعض النواتج الجديرة بالاهتمام علـــى الـــرغم من التحديات المعترف بها لبحوث الثروة الحيوانية بالمقارنة ببحوث المحاصيل في المناطق شبه القاحلة. وتواجـــه الـــبحوث فـــي مجال الثروة الحيوانية عقبات متنوعة ومعقدة تتعلق بدورة حياة الحيوانات الأكثر طولا والدور المتشـــابك للثروة الحيوانية في استراتيجيات سبل معيشة الفقراء وصلاتها بتدهور الموارد الطبيعية والدور المحدد الذي تضـــطلع بـــه نساء الريف الفقيرات في قطاع الثروة الحيوانية الفرعي. ولاحظ التقييم تزايد إدماج الدراسات الاجتماعية الاقتصادية بصورة أفضل في بحوث الثروة الحيوانية التي جرت أخيرا وتدعيم جذور هذه البحوث على مستوى المجتمع المحلـــي الريفي. وقد ارتبط ذلك بحدوث تحسينات مطردة في نوعية نواتج البحوث في منح المساعدات التقنية في مجال الثروة الحيوانية.

26 - **الـــبحوث في مجال الحشرات التجارية** – قدم الصندوق، منذ عام 1995 المساندة لوحدة الحشرات التجارية في المركـــز الدولـــي لفسيولوجيا وايكولوجيا الحشرات (منحتا المساعدات التقنية رقم 308 و491). وقد اعتمدت بعض هذه البحوث على المعارف والممارسات التقليدية في استحداث تكنولوجيات محسنة خاصة بتربية دودة الحرير والنحل لفائدة المزارعيـــن الأفارقة. وكانت هذه البحوث من بين مجالات البحوث القليلة المدعمة بمنح المساعدات التقنية التي نجحت في استحداث تكنولوجيا لما بعد الحصاد بالإضافة إلى تكنولوجيات الإنتاج.

27 - **بحـــوث مصايد الأسماك** – اقتصرت هذه المنح الخاصة بالمساعدات التقنية على الاستزراع السمكي في المياه الداخلـــية وذلك أساسا في بنغلاديش. وتبين هذه المجموعة من المنح للمركز الدولي لإدارة موارد الأحياء المائية منحنى تعلم واضح في فهم فائدة التكنولوجيا في الحد من الفقر فضلا عن ربط المنح بمشروعات القروض في الصندوق.

28 - **الـــبحوث الخاصـــة بإدارة الموارد الطبيعية** – ركزت هذه المجموعة من البحوث عالية الفائدة على استحداث نواتج للتكنولوجيا في مجالات المياه، والتربة، والزراعة المختلطة بالغابات وذلك أساسا في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وغـــرب أفريقـــيا. وقد شملت النواتج النوعية التكنولوجيات والاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالمحافظة على المياه وإدارة وإحـــياء المراعـــي وأراضـــي الرعي. وكانت بحوث الزراعة المختلطة بالغابات أقل نجاحا نسبيا حتى الآن في اســـتكمال نواتج التكنولوجيا الملائمة – وأحد أسباب ذلك هو أنها تحتاج إلى فترة زمنية أطول لا تقل عن خمس سنوات وربما أكثر وإلى مهارات للعمل المكثف متعدد التخصصات على مستوى المجتمع المحلي وهي المهارات التي لا تتوافر لجمـــيع مراكـــز الـــبحوث الزراعـــية الدولية. وقد نجحت منح المساعدات التقنية في مجال الزراعة المختلطة بالغابات

[10] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقييم أثر برنامج منح المساعدات التقنية لدى الصندوق على البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا 1980-1998 – وثيقة عمل، نوفمبر/ تشرين الثاني 2001.

المصممة حديثا في إدراج الدروس السابقة المستفادة. وتبذل مراكز البحوث الزراعية الدولية جهودا جادة لتوسيع نطاق الشراكات في البحوث وإدراج القضايا الاجتماعية الاقتصادية على مستويات المجتمع المحلي.

الإطار 4: دروس بشأن استحداث نواتج التكنولوجيا

كان البرنامج عموما فعالا بصورة معقولة في تحقيق أهداف استحداث التكنولوجيات. وقد بدأت بحوث المحاصيل والنظم المحصولية في وقت مبكر من عمر البرنامج، واستفادت من تراكم المعارف والدروس. وتوجه بحوث الثروة الحيوانية وإدارة الموارد الطبيعية تحديات صعبة بصورة خاصة في سياق المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة إلا أنه قد لوحظت تحسينات بارزة في معالجة هذه القضايا في منح المساعدات التقنية الأخيرة. والدروس الجديرة بالملاحظة هي:

- يمكن أن تحدث فجوة بين أهداف وتحديات البحوث والقدرة على إجراء تلك البحوث بصورة فعالة. ولذا يتعين عند تصميم منح المساعدات التقنية أن تعالج هذه الفجوات وإدراج التدابير اللازمة لعلاجها.
- أسفرت رغبة المؤسسات الحاصلة على المنح في إجراء البحوث التي *تريدها* فضلا عن تلك التي يريدها الصندوق عن تحول في التركيز أو تطبيق تركيز مزدوج خلال تنفيذ بعض منح المساعدات التقنية.
- يمكن أن ينجح تركيز الصندوق على النواتج في الأجلين القصير والمتوسط في حالة المحاصيل الراسخة التي لها برامج جارية إذا كانت نقطة البداية الملائمة قد تم تحديدها للبحوث المبدانية الممولة من منح المساعدات التقنية.
- يتعين إجراء بحوث ابتكارية طويلة الأجل في المجالات الرئيسية التي تخدم الفقراء (مثل تجميع المياه وإدارة الموارد الطبيعية والمحاصيل المهملة والمحاصيل الغذائية ذات المستوى التغذوي المرتفع) ويمكن أن تشمل بعض البحوث الاستراتيجية/ التطبيقية بشرط إمكانية إقامة الصلات المحتملة مع فقراء الريف ومشروعات الصندوق.
- يتعين أيضا توفير إطار زمني أطول عندما تتضمن البحوث تدابير تعاونية على مستوى المجتمع المحلي وتجمع بين اختصاصات مختلفة مثل إدارة الموارد الطبيعية والإدارة المتكاملة للآفات والثروة الحيوانية.
- يمكن أن تسفر فترة التنفيذ البالغة ثلاث سنوات عن نواتج غير كاملة للتكنولوجيا وتعوق تحقيق وتقييم أثر الكثير من منح المساعدات التقنية.

حاء - أثر البحوث الزراعية على مستوى الفقر

29 - قد يكون للبحوث الزراعية تأثير كبير على مستوى الفقر، إلا أن الصعوبة تكمن في إثبات هذا الأثر على أساس كل حالة على حدة. ففي حالة برنامج منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية، تتزايد صعوبة هذا الأمر نتيجة لنقص البيانات ذات الصلة. وقد كانت عمليات التقييم متوافرة، بالنسبة لعينة الاستعراض، لأقل من ربع عينة منح المساعدات التقنية[11]. وتشير نتائج المسح إلى أنه قد أجري بالفعل المزيد من الدراسات مما يشير إلى انعدام التقارير أو تأخير عمليات تقييم الأثر (بعد استكمال منحة المساعدة التقنية). وكانت قيود الوقت والميزانية وعدم توافر الوضوح لدى الحاصلين على المنح بصدد نوعية التقييم الذي يتوقعه الصندوق قد مثل بعض القيود في هذا المجال. وقد استخدمت منح المساعدات التقنية نهجين رئيسيين في تقييم الأثر: دراسات تطبيق التكنولوجيا، وتقييم الأثر الاقتصادي الذي يقيس معدلات العائد الاقتصادي للبحوث. ولم تستطع سوى بضعة منح من منح المساعدات التقنية أن تتجاوز هذه التعاريف لتقدير أثر البحوث على مستوى الفقر في الريف.

[11] ركز بعض مراكز البحوث الزراعية الدولية على عملية تقييم الأثر أكثر من غيرها. وقد أصدرت إيكاردا بمفردها أكثر من 6 دراسات عن تقييم الأثر بشأن المنح التي حصلت عليها.

30 – وتؤكد البيانات المتوافرة أن إرجاع الأثر على مستوى الفقر إلى البحوث الزراعية أمر يتسم بالتعقيد ويستند إلى عدد من الافتراضات. فهذا الأثر يحدث بصورة غير مباشرة من خلال تأثير البحوث على الإنتاجية الزراعية ومن خلال تأثير التغيرات في الإنتاجية على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى على مستويات صغيرة وقطاعية وكبيرة. وهذه المسائل هي كالآتي:

الإطار 5: الصعوبات في تقييم أثر البحوث الزراعية على مستوى الفقر

- للصلات بين التكنولوجيا المحسنة، وزيادة الإنتاجية، والحد من الفقر، عوامل مسببة أو موائمة متعددة لا تشكل فيها البحوث الزراعية سوى عامل واحد.
- لا ينبغي الافتراض أن تطبيق التكنولوجيا يعني الاستفادة منها *خاصة* في حالة الفقراء. إذ تبين النتائج أن المزارعين الفقراء لا يمتلكون في كثير من الأحيان قاعدة الأصول اللازمة لتحقيق أفضل استفادة من التكنولوجيات الجديدة حتى *إذا قاموا بتطبيقها*.
- تعقد سبل المعيشة المتعددة للفقراء من مشكلة العزو. فالتحسينات التي تحدث في ناحية مثل إنتاج المزرعة الخاصة بالفرد، إذا ترافقت مع الحاجة إلى استثمار المزيد من الوقت أو قضاء وقت غير ملائم، يمكن أن تؤدي إلى خسارة في مجال آخر مثل الدخل من الأجور.
- يمكن أن يحدث التآكل التدريجي أو الانتكاس في الأثر بمرور الوقت نتيجة للتغييرات في الأساليب المطبقة وفقد فعالية التكنولوجيا واستحواذ المزارعين الأفضل حالا على المنافع أو عوامل السوق.
- ويتعذر بصورة كبيرة التحقق من العزو في حالات المساهمات الصغيرة.

31 – وللتعويض عن نقص البيانات، طبق التقييم منهجية تقييم الأثر المحتمل على مستوى الفقر استنادا إلى "آليات نشر المنتجات الملائمة المتوافرة". ويعرف منح المساعدات التقنية بأنها تنطوي على إمكانيات الأثر على مستوى الفقر إذا نجحت في استيفاء شروط الأثر الأربعة التالية أو المؤشرات التقريبية على الأثر:

- شرط الأثر # 1: استكمال نواتج التكنولوجيا الصالحة للاستعمال.
- شرط الأثر # 2: النواتج تلائم المزارعين الذين يعانون من نقص الموارد.
- شرط الأثر # 3: عدم وجود عوائق رئيسية أمام نشر استخدام التكنولوجيا.
- شرط الأثر # 4: إقامة صلات مع نظام نشر استخدام التكنولوجيا.

32 – وقد فحص التقييم الشروط المشار إليها أعلاه باعتبارها مؤشرا بديلا لإمكانيات الحد من الفقر في العينة المستعرضة. وقد استوفى أقل من ثلث هذه المنح المستعرضة هذه الشروط. غير أن التقييم يود أن يشير إلى ضرورة تفسير هذا الرقم بحرص باعتباره مؤشرا بديلا تقريبيا. والأمر الأكثر احتمالا هو أن منح المساعدات التقنية تستوفي الشرط الثاني ألا وهو الخاص بالتكنولوجيا الملائمة إذا شارك المزارعون في البحوث. وعلى الرغم من النتائج المشار إليها أعلاه، فإن هناك العديد من منح المساعدات التقنية الخاصة بالبحوث حدد فيها الأثر في مستوى الفقر بصورة لا لبس فيها (بحوث الكسافا والفول والأرز والبطاطس والموز الأفريقي وغيرها من المحاصيل).

33 – وبعد أن أدرك الصندوق ندرة البيانات الخاصة بالأثر والفجوات المنهجية في هذا الحقل، أكد خلال السنوات الأخيرة ضرورة التأكيد على الأثر وإنجازاته وتقييمه في دعمه للبحوث الزراعية. وقد أسهم في وضع منهجيات تقييم الأثر التي أصبحت مدخلا هاما من مدخلات البرنامج الخاص بشأن الأثر من خلال الفريق الدائم لتقييم الأثر التابع للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. ويساند الصندوق هذه المبادرة لوضع طرق تحدد الشروط اللازمة للأثر الموائية للبحوث الزراعية على الفقراء وتحديد أفضل الطرق لتقييم هذه الأثر[12].

الإطار رقم 6: أثر البحوث الزراعية على مستوى الفقر: المكافحة البيولوجية للبقة المغبرة في الكسافا
(منحتا المساعدات التقنية 36 و136 – المعهد الدولي للزراعة الاستوائية)

تعتبر البحوث التي نفذت بمنحة المساعدات التقنية للمكافحة البيولوجية للبقة المغبرة في الكسافا مثالا جيدا على الأثر المحتمل للبحوث الزراعية. فالكسافا محصول من المحاصيل الأساسية لنحو 200 مليون مواطن أفريقي وبالدرجة الأولى الفقراء. وخلال السبعينات، بدأت آفة جديدة، هي البقة المغبرة في الكسافا في تدمير حقول الكسافا في مختلف أنحاء أفريقيا وأخذت تهدد الأمن الغذائي للملايين. وقد ساندت منحة المساعدات التقنية رقم 36 المقدمة للمعهد الدولي للزراعة الاستوائية البحوث الاستراتيجية والتطبيقية التي حددت عدوا طبيعيا لهذه البقة وهو دبور صغير الحجم من باراغواي باعتباره الحل الخاص للمكافحة. وبعد دراسة متأنية، تم نشر هذا الدبور في أفريقيا خلال الثمانينات. وهكذا لم يتضمن الحل استخدام أي من مدخلات المبيدات باهظة التكلفة بواسطة الفقراء بل كان حلا "مجانيا" في جوهره. وخلال مرحلتي منحة المساعدات التقنية رقم 136، تم توسيع نطاق التغطية في مختلف أنحاء البلدان المنتجة للكسافا في أفريقيا وقد أسفر ذلك عن نتائج رائعة. وبحلول عام 1994، كان قد أنفق نحو 27 مليون دولار على مكافحة البقة المغبرة. وقدرت المنافع التي عادت على المزارعين الفقراء الذين تم إنقاذ حقولهم من هذه الآفة بنحو 4.5 مليار دولار أمريكي، أو أكثر من 160 مرة من تكاليف تدابير المكافحة[13]. وقدرت جهات أخرى نسبة المنافع إلى التكاليف بنحو 149 : 1.

وفيما يلي بعض العوامل التي أدت إلى الأثر الناجحة لهذه البحوث:

- التحديد المبكر لأخطار الآفة.
- توعية الحكومات المعنية بجدية الأخطار مما أدى إلى الالتزام بالمكافحة.
- الدعم بالمنح طويلة الأجل من الصندوق مقترنة بالدعم الإضافي من القروض وغير ذلك من الجهات المانحة.
- وجود قدرات مؤسسية جيدة وخبرات فنية في المعهد الدولي للزراعة الاستوائية.
- الدعم التقني الإضافي من مجموعة مؤسسات دولية وقطرية.
- قدرة الصندوق على تحديد الفجوات في قدرات البحوث وتوفير الأموال اللازمة للقضاء عليها.
- كفاءة المساندة وتدفق الأموال من الصندوق إلى المعهد الدولي للزراعة الاستوائية.
- انخفاض التكاليف بالنسبة للفقراء.

وقد ساعد نجاح هذا البرنامج على تشجيع الدعم للبحوث الزراعية ولاسيما في مجال المكافحة البيولوجية.

---

(12) سوف تستكمل في أبريل/ نيسان 2003 دراسات حالة في 14 بلدا. كما يجري إعداد ورقة تضم النتائج الأولية لدراسات الحالة هذه. وثمة جوانب رئيسية في هذه الدراسات هي أنها تتجاوز المعالجة التقليدية لمستوى الفقر باعتباره مسألة تتعلق فقط بالدخل والإنفاق والمتحصلات الغذائية أو الحالات التغذوية. واعتمادا على عمليات التقييم التشاركي لمستوى الفقر، بحثت الدراسات في تعرض الفقراء لمختلف الاتجاهات والصدمات وتستخدم أطر سبل المعيشة المستدامة، ثم تسند الاهتمام إلى مجموعة عريضة من الأصول الرأسمالية.

(13) المصدر الرئيسي: L. D. Swindale، *عولمة البحوث الزراعية: دراسة حالة عن مكافحة البقة المغبرة في الكسافا في أفريقيا*. ويتوافر هذا المطبوع على العنوان التالي: www.worldbank.org.

طاء – أثر البحوث الزراعية على النواحي المؤسسية وتلك الخاصة بالسياسات

34 – يعترف التقييم بالدور الهام الذي اضطلع به الصندوق من ناحية السياسات والمناصرة من خلال برنامج منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية. فقد دعا الصندوق بقوة بالاشتراك مع جهات مانحة ملتزمة أخرى، إلى التركيز على الفقر في نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وأصبح عضوا مؤسسا للمنتدى العالمي للبحوث الزراعية ويضطلع الآن بدور هام في البرنامج الخاص لتقييم الأثر التابع للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (أنظر الفقرة 33).

35 – وقد أصبح دور البرنامج في الترويج للبحوث المناصرة للفقراء واضحا بصورة خاصة من خلال المسوحات المؤسسية والزيارات. وقد نجحت جهود الصندوق في هذا المجال في زيادة دقة التركيز على البحوث ذات الصلة بمستوى الفقر في برنامج عمل نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. واعترافا بهذا الدور، دعي الصندوق في 2002 إلى أن يصبح راعيا رسميا للنظام. كما أمسك الصندوق بزمام المبادرة في تمويل بعض مجالات البحوث ذات الصلة بالفقر (مثل المحاصيل المهملة) واضطلع بدور حفاز في توفير الدعم من الجهات المانحة الأخرى. وعلى المستويات الإقليمية أو القطرية، كان لنحو ثلث منح المساعدات التقنية في العينة أهداف تتعلق بالسياسات أو الاستراتيجيات. وقد حقق الكثير منها بالفعل بعض درجات الأثر على السياسات. وقد أدرج بعض منح المساعدات التقنية الجديدة بصورة واضحة في النشاطات الخاصة بحوار السياسات والأثر فيها.

36 – وكان دور الدعوة الذي اضطلع به الصندوق في إنشاء المنتدى العالمي للبحوث الزراعية في عام 1996 دورا جديرا بالملاحظة. فقد كان الصندوق الوكالة الرائدة في الجهود العالمية التي أدت إلى إنشاء ورئاسة مجموعته المعاونة لتعبئة مجتمع المانحين الدولي حول جدول أعمال هذا المنتدى العالمي. ويهدف هذا المنتدى العالمي إلى تيسير الشراكات والتحالفات الاستراتيجية الفعالة من الناحية التكاليفية في مجال البحوث للحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي وصيانة وإدارة التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية. وتتمثل الجوانب الرئيسية في جدول أعمال المنتدى العالمي للبحوث الزراعية في البحوث المستمدة من الطلب والتي تنفذ من خلال الشراكات المتساوية فيما بين أصحاب الشأن، ومنظورات المزارعين القوية في تحديد جدول أعمال البحوث ومراعاة التباين بين الأقاليم فيما يتعلق بنظم الزراعة ومشاركة المستخدمين المستهدفين (المزارعون الفقراء) بصورة فعالة في تصميم البحوث ونشر التكنولوجيا.

37 – وكان لبرنامج منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية تأثير إيجابي أيضا على القدرات المؤسسية وذلك على الأقل في المدى القصير، وبصورة خاصة على مستوى نظم البحوث الزراعية القطرية. وقد اشتركت جميع منح المساعدات التقنية الممولة من الصندوق تقريبا في بناء قدرات نظم البحوث القطرية ولاسيما مؤسسات البحوث الزراعية الحكومية[14]. وتشير نتائج التقييم إلى أن ما لا يقل عن 50% من هذه المنح قد حقق أثر كبيرة على هذا المستوى مع تحقيق تأثيرات إيجابية لمعظم النسبة الباقية من المنح. وكانت عملية بناء القدرات على المستوى القطري تتكون من أعمال تدريب قصيرة الأجل بشأن البحوث من خلال الحلقات الدراسية العملية أو الدورات المركزة القصيرة بشأن موضوعات فنية أو مواضيع منهجية (مثل تقييم الأثر، والبحوث التشاركية مع المزارعين وقضايا التمايز بين الجنسين). وقد تم في بعض الأحيان تدريب موظفي الإرشاد فضلا عن الباحثين[15].

[14] تفاوتت الحاجة إلى بناء هذه القدرات فيما بين الأقاليم والبلدان.

[15] نجحت بعض منح المساعدات التقنية في تدريب أكثر من 100 عالم (وفي حالة واحدة، 500).

38 - غير أن العديد من المجيبين على المسح المؤسسي أبرزوا صعوبة تحقيق أثر على المستوى الميداني من التدريب نتيجة لمعوقات الموارد المالية والبشرية الخطيرة التي تواجه الغالبية العظمى من نظم البحوث الزراعية القطرية. وهناك عدد من العوامل المساهمة في ذلك منها: ارتفاع مستوى دوران الموظفين القطريين في بعض البلدان (بما في ذلك أولئك الذين تم تدريبهم عن طريق منح المساعدات التقنية) ونقص المعدات وميزانيات السفريات ذات الصلة بالبحوث الميدانية. وشملت الأنواع الأخرى من نشاطات بناء القدرات تمويل الدراسات العليا الخاصة بالباحثين وتوفير معدات المختبرات أو غير ذلك من الاستثمارات الرأسمالية الأساسية اللازمة للبحوث.

ياء - أثر البحوث الزراعية على المعارف

39 - لقد تبين للاستعراض أن جميع منح المساعدات التقنية تقريبا قد أسفرت عن دروس جديرة بالنشر. غير أنه مازال يتعين تعزيز وسائل النشر الفعلية لهذه الدروس ومن ثم تحقيق أثر على نشر المعارف. ففي كثير من الأحيان لم تكن المعارف المتولدة من منح المساعدات التقنية توزع إلا على مجموعة صغيرة من باحثي "الشبكات" ولم تصل إلى مجتمع التنمية الأوسع نطاقا، أو المزارعين أو دائرة أوسع من موظفي الصندوق. وتنطوي مذكرات المشورة التقنية على أدوات عالية الفائدة لنشر نتائج البحوث التي تمولها منح المساعدات التقنية لتصل إلى جمهور أوسع نطاقا من المهتمين بالتنمية سواء داخل الصندوق أو خارجه. ومنذ 1998، أعدت نحو 55 مذكرة من مذكرات المشورة التقنية هذه. ومن هذه المذكرات، هناك ما بين 15 و 20 مذكرة معدة لوضعها على موقع منح المساعدات التقنية في الصندوق على شبكة الإنترنت. وهذه المذكرات قصيرة ومناسبة للمستخدمين. وتتخذ شعبة المشورة التقنية التدابير لزيادة هذه المذكرات من حيث العدد والنوعية. وتشمل الطرق الأخرى التي تستخدمها منح المساعدات التقنية في نشر المعلومات، الدوريات العلمية، والمؤتمرات، والمراجع، والنشر من خلال الشبكات[16]، ومن خلال مراكز المعلومات التابعة لمراكز البحوث الزراعية الدولية.

كاف - إدارة البرنامج

40 - شهدت إدارة برنامج منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية تحسينات كبيرة خلال السنوات الأخيرة. فمن الناحية التاريخية، كان البرنامج يدار بكامله بواسطة شعبة المشورة التقنية في الصندوق. وخلال السنوات الأولى كانت قرارات اختيار المنح تتم على أساس مركزي مع مشاركة ضئيلة من جانب الشعب الإقليمية. أما في الآونة الأخيرة فقد بذلت جهود واعية لمعالجة هذا الموقف وإشراك الموظفين الإقليميين في اقتراح منح المساعدات التقنية وإدارتها من أجل ضمان اتساق البحوث الممولة مع استراتيجيات وأولويات البحوث القطرية وتعزيز الصلات مع مشروعات الصندوق[17]. وقد شملت الخطوات ما يلي: (i) الخطوط التوجيهية الخاصة بشعبة إدارة المشروعات بشأن منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية التي تنفذ منذ عام 1998 والتي أدخلت ضمن جملة أمور إمكانية اقتراح وإدارة منح

---

[16] أقام نحو ربع منح المساعدات التقنية الخاصة بالبحوث الزراعية شبكات من نوع أو آخر وهي عادة خاصة بالباحثين. ولكن في أحيان قليلة للغاية أنشئت شبكات مختلطة تضم الباحثين والمرشدين وموظفي مشروعات الصندوق وفي بعض الأحيان ممثلي روابط المزارعين.

[17] تحتفظ شعبة المشورة التقنية بمهام التنسيق. ويشمل ذلك: إدارة ذخيرة المنح (معالجة واستعراض جميع المنح)، وإعداد الوثائق المقدمة للمجلس التنفيذي والعرض على المجلس، وتنفيذ تقارير سير العمل التي ترفع إلى مساعد رئيس الصندوق/ PD وإعداد التقارير الخارجية من خلال التقرير *السنوي للصندوق* والتي تقدم لمختلف منتديات البحوث الدولية، والقيام بأعمال الاتصال مع شعب الصندوق بشأن المسائل ذات الصلة بمنح المساعدات التقنية وتنفيذ عمليات المتابعة مع مديري مهام منح المساعدات التقنية في شعبة المشورة التقنية والشعب الإقليمية.

المساعدات التقنية بواسطة الشعب الإقليمية؛ (ii) معايير جديدة لفحص منح المساعدات التقنية وإجراءاتها التي وضعها فريق مهمات داخلي عام 2000 مع تطبيقها بصورة فورية؛ (iii) إضفاء الطابع المؤسسي على مذكرات المشورة التقنية لتوليد ونشر الدروس المستخلصة من البرنامج والتي لقيت قبولا حسنا للغاية من جانب مراكز البحوث الزراعية الدولية والشركاء الآخرين؛ (iv) استعراضات سنوية للمنح الجارية ابتداء من عام 1999 وهي الاستعراضات التي تضطلع بمهام هامة مثل استرجاع المعلومات للجهات المستفيدة من المنح وإعداد التقارير للمجلس التنفيذي للصندوق.

41 – وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أشير إليه أعلاه، فمازال هناك مجال لتعزيز الكفاءة. فإجمالا، امتدحت مراكز البحوث الزراعية الدولية إدارة الصندوق لمنح المساعدات التقنية وما يتحلى به الموظفون المعنيون من روح مهنية عالية. وفي حين اعترفت هذه المراكز بالكامل بالتحسينات التي أدخلها الصندوق بمرور السنين، أبرزت لموظفي الصندوق المجالات التالية التي يمكن تحقيق المزيد من التحسينات فيها: (i) ترشيد وتنظيم عمليات الموافقة لزيادة الكفاءة؛ (ii) توفير خطوط توجيهية أكثر شمولا بشأن إعداد التقارير الخاصة بسير العمل وانتهاء العمل بما في ذلك استمارات موحدة لوضع التقارير وبعض الإرشادات بشأن التقييم المتوقع؛ (iii) الإسراع بوتيرة عمليات الإفراج عن الأموال؛ (iv) توفير وسائل عملية لتحسين الصلات بين منح المساعدات التقنية ومشروعات الاستثمار لدى الصندوق. وظلت عملية الإشراف على منح المساعدات التقنية متباينة سواء من حيث الوتيرة أو النوعية. وتعتبر قيود التمويل من الأسباب الرئيسية لذلك. وكان أحد الحلول المستخدمة من جانب العديد من منح المساعدات التقنية هو إدراج التمويل اللازم للإشراف في إطار منح المساعدات التقنية المختلفة، إلا أن هناك اختلافات في الرأي بشأن هذه الممارسة.

خامسا – الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية

ألف – الأداء العام للبرنامج

42 – يعمل الآن برنامج منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية منذ أكثر من عقدين من الزمان. وخلال تلك الفترة، اضطلع الصندوق بدور مناصر قوي في إعادة توجيه تركيز نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية نحو البحوث التي تركز بدرجة أكبر على الفقر. وكان له السبق في افتتاح مجالات بحوث جديدة واستمر في الاضطلاع بدور الدعوة المؤيدة للفقراء في عدد من المنتديات الدولية ذات الصلة بالبحوث الزراعية. وقد حقق البرنامج العديد من النجاحات المعروفة جيدا في مجال البحوث الزراعية. وقد حدثت بعض جوانب الفشل التي لم تحظ بالقدر الكافي من الإعلان. وكانت معظم منح المساعدات التقنية تقع في مكان وسط بين هذين الطرفين. فمنح المساعدات التقنية تتميز عادة بحسن التصميم وكانت عموما فعالة بطريقة معقولة في تحقيق الأهداف المحددة. ونتيجة لعدم توافر دراسات تقييم الأثر، لا يمكن تحديد تأثير معظم منح المساعدات التقنية على مستوى الفقر بصورة دقيقة. ويبدو أن تأثير منح المساعدات التقنية على إنشاء الشراكات الفعالة للبحوث وتعزيز مؤسسات البحوث القطرية كان إيجابيا للغاية وإن كان من المتعذر التحقق بصورة دقيقة من استدامتها.

43 – ويظل البرنامج إجمالا ذا صلة باختصاصات الصندوق فيما يتعلق بمكافحة الفقر وإطاره الاستراتيجي الحالي. وقد ركز البرنامج بصورة مطردة على تمكين فقراء الريف من الحصول على التكنولوجيا الملائمة لتحسين سبل معيشتهم وعلى الاحتياجات التقنية والاجتماعية – الاقتصادية لأولئك الذين يعيشون في بيئات هشة من الناحية الإيكولوجية. وقد ساعد تحسين استخدام البحوث التشاركية مع المزارعين والنهج متعددة التخصصات في هذا المجال إلا

أنـــه يمكن عمل المزيد لإشراك المزارعين والمنظمات المجتمعية في تحديد أولويات البحوث. ونظرا لأن البرنامج يضم بصـــورة مطـــردة المـــزيد من مجالات البحوث الجديدة، أصبح مجال تركيزه موزعا للغاية. ومازالت عوامل العرض والمصالح الفردية تضطلع بدور كبير للغاية ويتعين على الصندوق أن يوفر توجيهات مؤسسية متسقة للبرنامج والنهوض بوسائل ربطه بمشروعات القروض.

44 - ويتضـــح تأثير البرنامج العام في أوضح صوره في عمليات بناء قدرات المؤسسات سواء على مستوى مراكز البحوث الزراعية الدولية أو نظم البحوث الزراعية القطرية. أما تأثير البرنامج على الفقر فهو الأقل إمكانية في التحديد وذلك جزئيا لأن الصلات مع مشروعات القروض في البرنامج نادرا ما نجحت، ولعدم إجراء عمليات تقييم كافية للأثر بصـــورة منـــتظمة. ومن المتفق عليه عموما أن أثر البرنامج على المعارف كانت أضعف بكثير مما كان أو ينبغي أن يكـــون عليه الحال، إلا أن من الأرجح أن تحسين هذا المجال هو الأيسر على الإطلاق. وتعتبر مذكرات المشورة التقنية خطـــوة جيدة في هذا الاتجاه. ويوجد مجال للتحسين فيما يتعلق بكفاءة البرنامج وخاصة إجراءات استعراض الاقتراحات وتنفـــيذها. وكـــان تنفيذ البرنامج عادة يتقاسمه كل من مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وتلك غير التابعة للجماعة في حين أن توزيع موارد المنح فيما بين المؤسسات داخل هاتين الفئتين أصبح غير متساو بدرجة كبيرة. ويمكن تحسين كفاءة البرنامج وزيادة إضفاء الطابع النظامي على إجراءاته.

باء - استنتاجات بشأن سياسة واستراتيجية وإجراءات البرنامج

45 - **يحـــتاج برنامج منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية إلى استراتيجية وأولوية أوضح والنهوض بمجال تركـــيزه** - فـــي حيـــن أن عمليات الموافقة على المنح قد حظيت بقدر كبير من الاهتمام، فإن الأولويات الفنية أو تلك الخاصـــة بموضوعات البحوث لم تحظ بذلك الاهتمام. ويحاول البرنامج أن يغطي قدرا كبيرا للغاية من المجالات ضمن إطار النمو الصفري في الموارد. وعلاوة على ذلك، فإن القضايا الأساسية مثل المقاصد والأهداف الرئيسية في البرنامج وأولويات البحوث، والبحوث طويلة الأجل مقابل تلك القصيرة أو متوسطة الأجل، والتركيز على النواحي النظرية أكثر مـــنها العملـــية مازالت غير واضحة. وقد وضعت بعض الشعب الإقليمية استراتيجيات للبحوث الإقليمية يهتدون بها في اختـــيار مـــنح المساعدات التقنية في أقاليمها إلا أن هذه الاستراتيجيات لم توضع بعد في إطار سياسات أو استراتيجيات مؤسســـية حســـنة التصميم لدعم البحوث الزراعية، وسوف تستفيد من زيادة التركيز وتحديد الأولويات. ويتعين إجراء مناقشـــات بشـــأن السياسات والاستراتيجيات على المستوى الميداني لتحديد أولويات البحوث لدى الصندوق بالنظر إلى الإطار الاستراتيجي الجديد، وكيف يمكن وصلها بالأولويات الإقليمية وكيف يمكن للبرنامج أن يعالجها بفعالية.

46 - **يحتاج برنامج منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية إلى إسناد أولوية مناسبة في إطار البحوث الابتكارية للحـــد من الفقر** - فعلى الرغم من التركيز في جميع وثائق البرنامج بما في ذلك الخطوط التوجيهية الخاصة بعام 1997 علـــى "*الحاجـــة إلى وضع وسائل مبتكرة وفعالة لاستئصال الفقر الريفي من خلال البحوث التطبيقية والتكييفية*". لم يكن الابتكار معيارا رئيسيا في تقييم مقترحات المنح. ويبرز الإطار الاستراتيجي والوثيقة التي صدرت مؤخرا عن تقييم قدرة الصـــندوق باعتـــباره مـــروجا للابـــتكارات القابلة للتكرار، الدور الحفاز الممكن أن يضطلع به البرنامج باعتباره جهة للابـــتكار. وثمـــة حاجـــة للبرنامج لأن يصنع لنفسه مكانا لائقا في عملية وضع جدول أعمال للبحوث المبتكرة. فتشمل المجـــالات المحـــتملة فـــي هـــذا المجال الزراعة الخالية من الحرث وتجميع المياه والمحاصيل الغذائية عالية المحتوى التغذوي للفقراء، وشراكات البحوث الجديدة التي تشمل العناصر الفاعلة الناشئة في مجال البحوث الزراعية (مثل القطاع

الخـــاص، والمـــنظمات غـــير الحكومـــية)، وإدماج الفقراء بقدر أكبر من الفعالية في وضع أولويات البحوث وتنفيذها والموضوعات الأخرى ذات الصلة بمشروعات الاستثمار لدى الصندوق.

47 - **يتعيـــن زيادة الاتساق بين تخصيص الموارد لبرنامج منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية وتلك الخاصة بقروض الصندوق** - ينبغي من الناحية المثالية أن تتسق عملية تخصيص الموارد في البرنامج من الناحية المواضيعية، مـــع التخصـــيص المقرر للموارد في حافظة قروض الصندوق. ويعتبر ذلك أمرا مهما لتمكين المنح من معالجة قضايا الـــبحوث التـــي تحددها العمليات وربطها بمشروعات المستقبل. ومثل هذا التخطيط لا يتم في الوقت الحاضر. وينبغي تحقـــيق التزامـــن بين برامج منح المساعدات التقنية وتلك الخاصة بالقروض (على أن تسبق الأولى البرنامج الثاني من الناحـــية الزمنية) وذلك على أساس تحديد الاحتياجات من البحوث على مستوى الإقليم أو الموقع المعين ووضع مجالات أولوية لبرنامج منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية على هذا الأساس.

48 - **إجـــراءات الـــبرنامج فـــي حاجة إلى تعزيز** - يتعين زيادة كفاءة إجراءات منح المساعدة التقنية. وقد وصلت سلســـلة مـــن الـــتحركات الإيجابية في السنوات الأخيرة إلى ذروتها في تنفيذ معايير فرز منح المساعدة التقنية للبحوث الزراعية في مايو/ أيار 2000. فقد نجحت هذه المعايير في زيادة وضوح إجراءات البرنامج وطابعه التشاركي. غير أن البرنامج يحتاج إلى مزيد من تعزيز دقة الاختيار وكفاءته. ويتعين مراجعة معايير اختيار المقترحات وإجراءات المعالجة وزيادة تنظيمها. وقد طلبت مراكز البحوث الزراعية الدولية الحصول على مزيد من التوجيهات بشأن جميع المراحل.

49 - **ينبغـــي أن تكون التقارير أكثر ملاءمة لاهتمامات الصندوق** - لا يبدو أن تقارير استكمال التنفيذ تعد بصورة متسقة. كذلك فإن تقارير سير العمل واستكمال التنفيذ أو الإشراف متماثلة من حيث الموضوعات التي تم تغطيتها ومدى كفايـــتها. ولا تجـــرى عمليات تقييم الأثر بصورة منتظمة. ولا تتم مناقشة المشكلات التي ووجهت أثناء التنفيذ والحلول المقترحة لها بدرجة كافية، ومع ذلك فإن هذه المسائل هي من أكثر أجزاء التقارير أهمية من حيث المعلومات للصندوق وكذلك لمذكرات المشورة التقنية في المستقبل. وعموما هناك اتجاه إلى إعداد وثائق إعلانية أو مقالات فنية مطولة. ولا تجري عادة تغطية الصلات مع مشروعات القروض المقدمة من الصندوق.

جيم - الاستنتاجات بشأن البحوث الممولة

50 - **تظهـــر مـــنح المســـاعدات التقنـــية للبحوث الزراعية وجود تباينات شاسعة في الجودة** - هناك بعض منح المســـاعدات التقنـــية حســـنة التصور والتنفيذ بدرجة كبيرة في حين كان البعض الآخر سيئا، مع أداء منظمات الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بصورة أفضل عموما من حيث جودة المقترحات وأدائها وأثرها. ويتعين أن تولي مقـــترحات الـــبحوث المـــزيد مـــن الاهتمام لقدرات التنفيذ على مستوى مراكز البحوث الدولية ومستوى نظام البحوث الزراعـــية القطـــرية. وقد أثار ذلك مسألة تتعلق بما إذا كان الصندوق قد أسند أولوية لمراكز البحوث الزراعية الدولية ونظـــم البحوث الزراعية القطرية التي تتسم بالأداء الأفضل أي تلك التي تتسم بمسار سجل جيد وينهي دعمه لتلك التي تتسم بالأداء المنخفض بصورة مستمرة.

51 - **صـــعوبة تحقيق الصلات بين منح المساعدات التقنية ومشروعات القروض في الصندوق** - في تقدير التقييم أن هـــذا هـــو أضعف جانب في البرنامج. فمحدودية التخطيط المسبق، ونقص التنسيق المشترك بين المنح والقروض، وعـــدم وضـــوح أولويـــات الـــبحوث، والصعوبات في تحديد الاحتياجات من التكنولوجيا والتأخيرات هي من الأسباب

المـــتكررة. وقد وفرت التجارب السابقة بعض الدروس المفيدة بشأن الكيفية التي يمكن بها تحقيق هذه الصلات بصورة أفضل. فهناك بعض النماذج الجيدة بين منح المساعدات التقنية. ويمكن عمل المزيد على مستوى منح المساعدات التقنية ومـــراحل الـــبدء لإرســـاء أســـاس أفضل للصلات وخاصة بواسطة موظفي الصندوق. ويمكن أن تضطلع مشروعات القـــروض بدور أكثر فعالية في تعزيز هذه الصلات. فلا ينبغي النظر إليها على أ نها مجرد وسيلة لنشر نواتج البحوث الممولـــة مـــن مـــنح المساعدات التقنية بل يمكن أن توفر أيضا السياق الميداني الذي ينبغي في إطاره تصميم البحوث الميدانـــية وتكيـــيفها. ويعتبر تشجيع التعاون وتبادل المعارف فيما بين مديري الحافظات القطرية والمستشاريين الفنيين لشعبة المشورة التقنية في الصندوق ومديري المنح وموظفي المشروعات في الميدان عنصرا أساسيا في الاضطلاع بهذا الدور. ولم تسند عمليات الإشراف وإعداد التقارير الاهتمام الكافي لمسألة الصلات.

52 - **كـــان هـــناك اتجاه عام في البرنامج نحو البحوث المتعددة التخصصات والمتعددة الشركاء والتشاركية**، وهو الاتجـــاه الـــذي تسارعت وتيرته في السنوات الأخيرة ويتفق ذلك مع الإطار الاستراتيجي للصندوق وأولوياته ويضمن زيـــادة تأثير البحوث على مستوى الفقر. وعلى الرغم من أن الجوانب الاجتماعية قد أخذت تدرج بصورة جيدة بإطراد، فـــإن القضـــايا الاقتصادية وتلك المتعلقة بالسياسات في حاجة إلى مزيد من الاهتمام. ويتعين زيادة التركيز في المستقبل علـــى تحليل المنافع مقابل التكاليف وتحليل قيود السياسات التي تحدث في البداية، والحوار المتعلق بالسياسات. ويتوافر مجـــال التحســـين فـــيما يتعلق بزيادة مشاركة المزارعين والمنظمات المجتمعية في تحديد أولويات البحوث وفي توفير النظرات المتعمقة في الأساليب التقليدية وفي المستحدثات. وتقوم مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وبعض المراكز غير التابعة لهذه الجماعة بتطوير القدرات اللازمة بالتدريج.

53 - **بعض مشروعات منح المساعدات التقنية إلى ما يتجاوز التحقق من التكنولوجيا إلى نشاطات نشرها** - على الـــرغم مـــن أن ذلـــك يعتبر بشكل من الأشكال أمرا مرغوبا فإنه يثير أيضا بعض القضايا الاستراتيجية. فعلى مستوى الصـــندوق، هناك خطر من حدوث إزدواج بين تركيز وأنشطة منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية وتلك الخاصة بـــبرنامج الـــتعاون الموسع بين المنظمات غير الحكومية والصندوق بل كذلك برنامج القروض لدى الصندوق. والحلول مكـــان نظـــم البحوث والإرشاد القطرية في بعض نشاطاتها يعتبر خطرا آخر. وعلى مستوى مراكز البحوث الزراعية الدولية، هناك مسألة القيمة المضافة والمقارنة بين هذه البحوث ومهارات الجهات الحاصلة على المنح.

54 - **هناك خطر من تقويض إنجازات البحوث وأثرها نتيجة لضيق النطاق الزمني** - تبلغ مدة تنفيذ الغالبية العظمى مـــن نشـــاطات البحوث الممولة ثلاث سنوات حتى على الرغم من أن وثائق المجلس التنفيذي في الصندوق تسمح بفترة تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات. وتستخدم من آن لآخر عمليات التمديد وتمويل المراحل اللاحقة وفي بعض الأحيان المـــنح الصـــغيرة "الترقـــيع" مشروعات المنح لإتاحة الفرصة لها لتحقيق أهدافها. ويتسم هذا النهج بعدم الكفاءة ولا يفيد الجهات الحاصلة على المنح من الصندوق. فهذا النهج يشير، بصرف النظر عن قيود القدرات، إلى أن نشاطات البحوث ولاسيما البحوث الجديدة الموجهة نحو إحداث أثر، في حاجة إلى فترة تنفيذ أطول من السنوات الثلاث المعتادة. فالإطار الزمني الأطول البالغ أربع إلى خمس سنوات يمكن أن يسفر عن بحوث أفضل وخاصة حيثما تكون دورات الحياة أطول أو تكون عملية بناء القدرات الأولية كبيرة أو أن الأمر يقتضي إعداد بحوث اجتماعية أساسية. وسوف يسمح ذلك أيضا بإجراء تقييم واقعي للأثر.

55 - **حقــق الــبرنامج مساهمة جيدة في بناء القدرات ولاسيما في المنهجيات التشاركية والبحوث الموجهة نحو مكافحة الفقر على المستوى القطري** – على الرغم من الجهود التي بذلت لمساعدة نظم البحوث الزراعية القطرية، فإن هناك عددا من القيود التي تحول دون حدوث الأثر طويلة الأجل: الوضع المالي الضعيف نسبيا لنظم البحوث الزراعية القطــرية وتقاعد الموظفين وتنقلاتهم. ويتعين على الصندوق أن يقر بصورة أفضل بإنعكاسات هذه القيود. فإذا كان بناء القــدرات سيصبح هدفا رئيسيا للبرنامج، فإن من الضروري إتاحة الوقت والتمويل الكافيين لهذا الغرض في إطار منح المساعدات التقنية. وإذا كان تحقيق النتائج هو الهدف الأسمى فعلى البرنامج حينئذ أن يحسن اختيار الشركاء القطريين، وأن يفضل أولئك الذين تتوافر لديهم القدرات اللازمة.

56 - **لا يعــرف إلا القليل عن أثر آحاد منح المساعدة التقنية أو مجموعات منح المساعدات التقنية على مستوى الفقــر**. ويدعــو ذلــك إلــى جعل تقييم الأثر جزءا أكثر أهمية من منح المساعدات التقنية مع وضع التوقعات بصورة واضحة في مرحلة التصميم وتخصيص الوقت والتمويل الكافيين لهذا الغرض.

دال - التوصيات

(أ) وضع سياسة و استراتيجية للدعم الذي يقدمه الصندوق للبحوث الزراعية

ليس لدى البرنامج استراتيجية متفق عليها بشأن توجيه مساهمة الصندوق في مجال البحوث الزراعية. ويتعين أولا إعداد اســتراتيجية بحــوث فــي البرنامج تدمج في، وتعتمد بعد ذلك على، نتائج فريق المهمات الجديد الذي سيوصي باتباع سياسات واستراتيجية عامة إزاء برنامج المنح في الصندوق. ولذا ينبغي أن تعتمد عملية إعداد استراتيجية البحوث على المحــاور التالية: (i) الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002–2006؛ (ii) استراتيجية الصندوق الجديدة بشأن المنح بصــفة عامــة والــتكافل بيــن منح البحوث وغيرها من أشكال المنح؛ (iii) خبرات البرنامج والدروس المستفادة التي استخلصــتها عملية التقييم هذه؛ (iv) احتياجات سد الفجوات في التكنولوجيا الإقليمية وإجراء البحوث على النحو المحدد في الاستراتيجيات القطرية. ويتعين أن تغطي الاستراتيجية ما يلي:

- مقاصد البرنامج وأهدافه العامة؛
- الصلة بالإطار الاستراتيجي للصندوق؛
- تركــيز بحوث البرنامج وأنواع البحوث التي ينبغي أن يمولها الصندوق وتلك التي لا ينبغي عليه تمويلها بما في ذلك ما إذا كان ينبغي أن تكون بحوثا استراتيجية أو ميدانية والنطاقات الزمنية اللازمة لكل منهما؛
- الأولويــات المواضيعية النوعية أو الثغرات في التكنولوجيا التي تتسم بأكبر قدر من الأهمية خلال 2002–2006 (على أن يتم استعراض ذلك بصورة دورية)؛
- التركيز المتوقع على البحوث الابتكارية؛
- الصلات المتوقعة بين برامج منح البحوث الزراعية وحافظة القروض في الصندوق؛
- النطاق العريض للشراكة في وضع أولويات البحوث؛
- نطاق وأنواع المنظمات التي ينبغي أن يقدم لها البرنامج الدعم؛
- الأهمــية النســبية التــي ينبغــي إسنادها للبحوث الزراعية بالنسبة لاستحداث التكنولوجيا مقابل بحوث النواحي الاجتماعية والاقتصادية وتلك الخاصة بالسياسات؛

- العلاقة بين البحوث الممولة من المنح وتلك الممولة من القروض؛
- الـتكامل والصلات بين منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية وأشكال المنح الأخرى في الصندوق (وخاصة برنامج التعاون الموسع والمنح الصغيرة)؛
- الدور المتوقع للمزارعين والمنظمات المجتمعية والعمليات التشاركية المحلية في وضع أولوية البحوث وفي تنفيذ برامج البحوث؛
- مبادئ إرشادية لتوليد المعارف من منح المساعدات التقنية ونشرها.

(ب) تعزيز الصلات بين البحوث الممولة من المنح وبرنامج الاستثمار في الصندوق

- وضع نظام للتخطيط المشترك للمنح والقروض يؤدي أيضا إلى تعزيز الاتصالات بين مديري الحوافظ القطرية في الصندوق ومنسقي المنح ومديري المنح وموظفي مشروعات القروض المعنيين؛
- التزامن في التنفيذ بين المنح والقروض؛
- تحديد دور مشروعات الصندوق على المستوى الميداني في إقامة الصلات مع البحوث الممولة من المنح؛
- إعـداد واستكمال استراتيجيات البحوث الزراعية الخاصة بالشعب المختلفة بشأن البحوث الممولة من القروض وتلك الممولة من المنح مع تحديد الأولويات بصورة واضحة؛
- وضع قاعدة بيانات مؤسسية يمكن الوصول إليها للبرنامج لا تقتصر على المنح المنتهية والجارية بل تشمل أيضا ذخيرة طلبات المنح من أجل ضمان قدر أكبر من الشفافية وإبلاغ عملية التخطيط المشتركة؛
- تبادل المعلومات بشأن نواتج التكنولوجيا في إطار البرنامج بشكل أوسع نطاقا من خلال مذكرات المشورة التقنية على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت وكذلك من خلال شبكات المعلومات الأخرى وآليات النشر.

(جـ) تعزيز أثر البرنامج على مستوى الفقر والمؤسسات

- زيـادة فـترة منح المساعدات التقنية حتى خمس سنوات على النحو الموضح في وثائق السياسات لتوفير الوقت الأولي اللازم لتقييم الأوضاع والوقت اللازم لما بعد انتهاء البحوث لتقييم الأثر؛
- إدراج المزارعين والمنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية بصورة منتظمة باعتبارهم شركاء فاعلين في ترتيب أولويات البحوث وتنفيذ برامج البحوث؛
- زيادة الاهتمام المباشر بكل من تقييم القدرات القطرية والتوسع في بناء القدرات اللازمة للبحوث التشاركية؛
- التقييم المنتظم لأثر جميع منح المساعدات التقنية مع تخصيص أموال لهذا الغرض والاتفاق على المؤشرات بما في ذلك تدابير استخدام نواتج المنح في مشروعات الاستثمار في الصندوق؛
- تحديد مراكز البحوث الزراعية الدولية المنخفضة الأداء بصورة مستمرة وتحديد الخطوات التي ينبغي اتخاذها.

(د) تحسين العمليات والإجراءات الداخلية

- زيـادة تنظـيم استعراض المنح وإجراءات الاختيار لزيادة الشفافية وضمان التنافس الشريف فيما بين المتقدمين وإسناد الأهمية الملائمة للبحوث الابتكارية؛

- إجـــراء استعراضات أفضل للمقترحات النهائية ولاسيما الترتيبات المؤسسية والقدرات وترتيبات الرصد والتقييم وميزانية البحوث؛
- استعراض أثر إجراءات وعمليات الفرز لعام 2000 خلال فترة "تجربتها" لتحديد أي حاجة إلى تحسين؛
- توفـــير خطوط توجيهية أكثر شمولا للمتقدمين للحصول على المنح والمستفيدين منها وللإشراف والتقييم وتقدير الأثر الخاصة بمنح المساعدة التقنية للبحوث الزراعية.

(هـــ) ينبغي إعادة تقييم الموارد اللازمة وتوفير مخصصات كافية

- ينبغـــي أن ترتبط عملية إعادة توجيه تركيز البرنامج الموصى بها بعملية إعادة تقدير الموارد المالية اللازمة في حدود القيود العامة الحالية التي تواجه الموارد؛
- ينبغـــي إعادة تقييم الاحتياجات من الموارد البشرية بهدف تعزيز الإدارة والتنسيق في البرنامج وتدعيم الصلات مـــع مشـــروعات الصـــندوق ومواصلة تقديم المساندة الفنية ورقابة الجودة. وتتطلب عمليات التقييم هذه وجود تحلـــيل مفصل لأعباء العمل وميزانية الوقت اللازمة لموظفي الصندوق المعنيين، وهي مسائل تقع خارج نطاق التقييم الحالي؛
- تخصيص موارد كافية للإشراف وفحص الطرق الجديدة والأكثر فعالية؛
- تحتاج عملية اللامركزية التي طبقت منذ مايو/ أيار 2000، رغم أنها مرغوبة بدرجة كبيرة، إلى إعادة تقييم من حيـــث أثرها على الصلات بمشروعات القروض في الصندوق. وفي وقت إعداد هذا التقييم، لم تكن أي من منح المساعدات التقنية الجديدة (بعد 2000) قد استكملت ومن ثم لا يمكن إدراجها في التقييم.

(و) توليد المعارف ونشرها يتطلبان اهتماما مباشرا

- تعتـــبر مذكـــرات المشورة التقنية خطوة إيجابية في الطريق الصحيح إلا أنه يتعين معالجة التأخير في إعدادها. ويمكن زيادة تنقيح هذه المذكرات لجعلها أكثر فائدة للمؤسسات والمشروعات التي تود دراسة التكنولوجيا؛
- يتعيـــن وضع نظام لاستخلاص وتقاسم الكثير من الدروس *غير الفنية* وإن كانت مفيدة تلك التي تتولد عن بعض الموضـــوعات مـــثل الشـــراكة المؤسسية والعمليات التشاركية في البحوث والمنهجيات مثل رصد وتقييم الأثر وعمليات صلاحية التكنولوجيا للنقل واستدامتها وتطبيقها.

APPENDIX

LIST OF GRANT RECIPIENT ORGANIZATIONS

Acronym	Full Name	Location of Main Office
CGIAR		
CIAT	International Centre for Tropical Agriculture	Calì, Colombia
CIFOR	Centre for International Forestry Research	Jakarta, Indonesia
CIMMYT	International Centre for Maize and Wheat Improvement	Mexico City, Mexico
CIP	International Potato Centre	Lima, Peru
ICARDA	International Center for Agricultural Research in the Dry Areas	Aleppo, Syria
ICLARM*	International Center for Living Aquatic Resources Management	Dhaka, Bangladesh
ICRAF*	International Centre for Research in Agroforestry	Nairobi, Kenya
ICRISAT	International Crops Research Institute for the Semi-Arid Tropics	Andhra Pradesh, India
IFPRI	International Food Policy Research Institute	Washington D.C., USA
IIMI*	International Irrigation Management Institute	Colombo, Sri Lanka
IITA	International Institute of Tropical Agriculture	Ibadan, Nigeria
ILCA**	International Livestock Centre for Africa	Nairobi, Kenya
ILRI	International Livestock Research Institute	Nairobi, Kenya
IPGRI	International Plant Genetic Resources Institute	Rome, Italy
IRRI	International Rice Research Institute	Los Baños, The Philippines
ISNAR	International Service for National Agricultural Research	The Hague, The Netherlands
WARDA	West Africa Rice Development Association	Bouaké, Côte d'Ivoire
Non-CGIAR		
ACSAD	Arab Centre for the Studies of Arid Zones and Dry Lands	Damascus, Syria
AOAD	Arab Organization for Agricultural Development	Khartoum, The Sudan
CARDI	Caribbean Agricultural Research and Development Institute	Belmopan, Belize
CATIE	Tropical Agricultural Research and Training Centre	Turrialba, Costa Rica
CEDARE	Centre for Environment and Development in the Arab Region and Europe	Giza, Egypt
CIHEAM	International Centre for Advanced Mediterranean Agronomic Studies	Bari, Italy
DLCO	Desert Locust Control Organization	Addis Ababa, Ethiopia
FAO	Food and Agriculture Organization of the United Nations	Rome, Italy
ICIPE	International Centre of Insect Physiology and Ecology	Nairobi, Kenya
IDRC	International Development Research Centre	Ottawa, Canada
IFDC	International Fertilizer Development Center	Alabama, USA
IICA	Inter-American Institute for Cooperation on Agriculture	San José, Costa Rica
IJO	International Jute Organization	Dhaka, Bangladesh
INBAR	International Network for Bamboo and Rattan	Beijing, China
INFOSAMAK	Fish Marketing Information, Promotion and Technical Advisory Services for Arab Countries	Bahrain
OAU/STRC	Scientific, Technical and Research Commission of the Organization of African Unity	Ouagadougou, Burkina Faso
RADHORT	African Network for Horticultural Development	Dakar, Senegal
SSO	Sahara and Sahelian Observatory	Tunis, Tunisia
UNIDO	United Nations Industrial Development Organization	Vienna, Austria

* Organizations that changed status from non-CGIAR to CGIAR. Recently IIMI changed its name to the International Water Management Institute (IWMI).

** This centre no longer exists; it merged with ILRI.